S/PV.9640

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9640**

الخميس، 30 أيار/مايو 2024، الساعة 10/35

نيويورك

الرئيس	السيد فيرنانديس	(موزامبيق)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوماكوف
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد/السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-15161 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة 10/35.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ إحاطتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر زميلي العزيز، مارتن غريفيث، الذي يجلس بجواري، لأنه أخبرني قبل قليل بأن هذه الإحاطة ستكون الإحاطة الأخيرة التي سيدلي بها بشأن الجمهورية العربية السورية، وأود أن أعرب عن خالص شكري على تعاونه وجهوده الدؤوبة لدعم الشعب السوري وتخفيف معاناته. نحن سنفتقده. وأعلم أن الشعب السوري سيفتقده ولكن نأمل أن نتمكن من مواصلة العمل بنفس الروح التي أثبت لنا أنها ممكنة.

لا يزال الشعب السوري محاصرا في أزمة عميقة، تزداد ترسخا بمرور الوقت، حيث لا يتجلى أي مسار سياسي لتنفيذ القرار 2254 (2015)، وتتذر بالانقسام واليأس على المدى البعيد. ليست هذه الحالة مأساوية فحسب، بل إنها خطيرة. ونظرا لعدم وجود عملية سياسية شاملة، تتفاقم كافة أشكال الاتجاهات السلبية، مما يشكل مخاطر رهيبة على السوريين والمجتمع الدولي عموما.

فلنأخذ على سبيل المثال الحالة الأمنية. لا تزال مجموعة مذهلة من الجهات الفاعلة المحلية والدولية والجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة الجزاءات ضالعة في النزاع، داخل الأراضي السورية وخارجها، في مسارح متعددة. ووردت تقارير أخرى عن غارات جوية إسرائيلية داخل سورية، وعن هجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة من الأراضي السورية باتجاه الجولان السوري الذي تحتله إسرائيل وباتجاه إسرائيل. في جميع أنحاء شمال البلد، لا تزال خطوط الأولى مستعرة، حيث تقع اشتباكات وتبادل للقصف بمشاركة القوات الموالية للحكومة، وجماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، وجماعات المعارضة المسلحة، وقوات سوريا الديمقراطية. ولا تزال ترد تقارير عن غارات بالمسيرات تطلقها القوات الموالية للحكومة في الشمال الغربي وغارات بالطائرات المسيرة التركية في الشمال الشرقي.

ولا تظهر التوترات الأمنية بين مناطق السيطرة فحسب، بل داخلها أيضا. وأود أن أذكر أربعة أمثلة.

لقد وقعت احتجاجات في إدلب أدت إلى شن هيئة تحرير الشام حملة قمع عنيفة وأسفرت عن سقوط العديد من الضحايا، كما أوردت التقارير عشرات الاعتقالات التعسفية وإساءة معاملة المعتقلين على نحو خطير. وتستمر أعمال العصيان التي يقوم بها بعض العناصر القبلية ضد قوات سورية الديمقراطية في الشمال الشرقي. وأُحرقت مكاتب للمجلس الوطني الكردستاني في شمال شرق سورية. وظهرت أيضا توترات في الجنوب الغربي حيث نشرت القوات الحكومية، وفقا للتقارير، تعزيزات حول السويداء بعدما احتجزت الميليشيات المحلية ضباطا حكوميين سوريين أُطلق سراحهم بعد الإفراج عن طالب محتجز من أبناء المنطقة، مع ورود تقارير أيضا عن اعتقال أفراد داعمين لاحتجاجات السويداء أو منتقدين للوضع الاقتصادي. وأود أن أذكّر أعضاء المجلس بأنها ليست سوى أربعة أمثلة من بين أمثلة أخرى كثيرة كان يمكن ذكرها.

وفي الوقت نفسه، يظهر التهديد المستمر لتنظيم داعش الذي زادت هجماته في سورية في الشهر الماضي، وخاصة في الشمال الشرقي. وإذا استمرت تلك الديناميات، فسنشهد حتما المزيد من

معاناة المدنيين. وقد نرى أيضا عمليات تصعيد كبيرة ومزيدا من عدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. وبدلا من ذلك، نحتاج على وجه الاستعجال إلى وقف التصعيد في جميع مسارح النزاع السوري. ومن الواضح أن الجهود الإقليمية لوقف التصعيد التي تبدأ بوقف لإطلاق النار لأغراض إنسانية في غزة ضرورية جدا.

ويجب على جميع الجهات الفاعلة الامتثال للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك عند التصدي للجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، كلما استمرت الديناميات الحالية لفترة أطول، تعمقت المخاوف بشأن تأثير تقسيم إقليم من الأقاليم على جيل أو أكثر في هذه الظروف غير المستقرة. إننا نشهد بالفعل جيلا ثانيا من الأطفال المحرومين من التعليم المستمر أو المجبرين على دراسة مناهج مختلفة تماما، مما يهدد مستقبل الأطفال ووحدة سورية ويعزز إمكانية التطرف في الوقت نفسه.

وفي الأشهر المقبلة، من المرجح أن نشهد إجراء انتخابات برلمانية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة عملا بالدستور الحالي وانتخابات محلية أيضا لسلطات الأمر الواقع في مناطق تقع خارج سيطرة الحكومة في الشمال الشرقي. ولا تشكل هذه العمليات بديلا عن عملية سياسية شاملة تؤدي إلى دستور سوري جديد متفق عليه وانتخابات لاحقة على النحو المحدد في القرار 2254 (2015). إن خطر تعميق الانقسام بين السوريين يبدو مرتفعا في غياب عملية سياسية مثيلة، مما يزيد من تآكل سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ويدق السوريون أنفسهم ناقوس الخطر بشأن مخاطر هذا الانقسام الشديد وغياب عملية سياسية حقيقية. والتقيت في بروكسل هذا الشهر بمختلف المشاركين في غرفة دعم المجتمع المدني الذين وجهوا رسالة واضحة حول مخاطر المرحلة الحالية من النزاع والجهود العاجلة والاستثنائية المطلوبة والحاجة إلى عملية سياسية حقيقية تضمن الأمن والسلام وترسي الأسس لتعافي سورية وتوفر الاستقرار وتنهي إراقة الدماء والتشرذم المجتمعي والانقسامات. وناشدت ممثلات المجلس الاستشاري النسائي بالتوصل إلى نقاط انطلاق لتنفيذ القرار 2254 (2015) وبتقديم المساعدة لجهود التعافي المبكر وحثثن الجميع على طلب المشورة من النساء السوريات بشأن الأولويات والاحتياجات، وخاصة مع تزايد العنف الجنساني.

والتقت نائبة المبعوث الخاص رشدي في غازي عنتاب هذا الشهر بممثلي المجتمع المدني الذين أكدوا على الحاجة إلى حل سياسي شامل وإلى معالجة مجموعة من المخاوف الملحة المتعلقة بالحماية، وخاصة للنساء، وأكدوا على تزايد المخاوف من عمليات الترحيل القسري ونقص فرص التعليم والتأثير المدمر للمخدرات والحاجة الملحة للتصدي للانتهاكات المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات.

وتؤدي الحالة الاقتصادية الحرجة إلى تفاقم معاناة المدنيين وإدامة خطر عدم الاستقرار. ولا توجد بوادر على تحسن الحالة الاقتصادية الكارثية في سورية. وكمثال على ذلك، يقول برنامج الأغذية العالمي الآن إن تكلفة المعيشة قد ارتفعت بنسبة 104 في المائة خلال العام المنصرم.

وسيوافينا مارتن غريفيث بطبيعة الحال بالمزيد من المعلومات عن المعاناة الإنسانية الشديدة، ولكن أود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر الاتحاد الأوروبي على استضافة مؤتمر بروكسل الأخير المعني بمستقبل سورية والمنطقة. وأود أن أرحب بالتعهدات التي قُطعت هناك للاستجابة في سورية والمنطقة. ولكن أود أيضا أن أشدد على أهمية التعجيل بصرف التبرعات المعلن عنها في وقت مبكر، بما فيها الرامية إلى التعافي المبكر. وهو ما سيكون ضروريا للغاية.

ومن الأهمية بمكان الحفاظ على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود وعبر الخطوط، وهو ما سيخبرنا به مارتن غريفيث، ويجب تخفيف أي آثار سلبية للعقوبات على السوريين العاديين وتجنبها، ولا سيما من خلال ضمان أن تنخرط الدول التي تفرض العقوبات انخراطا فعالا في مواجهة الإفراط في الامتثال.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على المحنة الرهيبة للاجئين السوريين التي تحتاج إلى حل الآن أكثر من أي وقت مضى، كما

يتضح من الأحداث الأخيرة والمناقشات السياسية المحتدمة. وكما قال المفوض السامي غراندي في بروكسل، يجب أن ندرك حجم المأزق الذي تواجهه البلدان المضيفة وخطورته وأن ندعمها، مع التأكيد مجددا على الحاجة إلى إيجاد طرق عملية للمضي قدما لحماية السوريين ومناشدة الجميع لوقف الخطابات والإجراءات المعادية للاجئين بدلا من تأجيجها. ولا يزال موقف الأمم المتحدة الذي تحدده معايير الحماية الدولية واضحا وثابتا: فاللجوء إلى صيغ مصطنعة مثل تحديد مناطق معينة في سورية على أنها آمنة للعودة لن يعالج المشكلة. ويجب أن ندعم اللاجئين الذين يختارون العودة. ولكن تتمثل الحقيقة للأغلبية في وجود عقبات تحول دون العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين. وتتعلق مجموعة من العقبات بالحماية، بما في ذلك العوائق الأمنية والقانونية، وتتعلق مجموعة أخرى بالشواغل المادية والاقتصادية التي تتطلب اتخاذ إجراءات لتوفير سبل العيش والتعجيل بتعبئة الموارد لتحقيق هذه الغاية. ونحتاج إلى اتخاذ إجراء أكثر حسما يسفر عن تدابير حقيقية لبناء الثقة في مجموعتي الشواغل. وهو أمر أساسي وممكن على حد سواء.

وفي الواقع، اقتُرحت العديد من الأفكار المحددة والملموسة والجاهزة للمناقشة والتطوير بخصوص تدابير بناء الثقة. ويمكن استكشاف أفكار بديلة وطرحها على الطاولة أيضا. وأحيط علما بالآراء التي تفيد بأن هذه الخطوة أو تلك المقترَحة من هذا الطرف أو ذاك لم تؤخذ في الاعتبار على نحو كاف أو لم تتلق استجابة مُرضية. وهو ما أسمعه من الجانبين. ولكن الحقيقة في نظري وبحكم التجربة هي أنه، في ظل انعدام الثقة، لن تتمكن العملية التي تقوم على مبدأ خطوة مقابل خطوة من إحراز تقدم حقيقي وقابل للتحقق على نحو متبادل إلا من خلال الانخراط الحقيقي والتعاون الملموس واتخاذ تدابير عملية جدا. وقد يساعد ذلك في معالجة المخاوف المباشرة للسوريين وأصحاب المصلحة الخارجيين أيضا واستقرار الوضع على أرض الواقع وتقريبنا تدريجيا من بيئة آمنة وهادئة ومحايدة ويساعد أيضا في واقع الأمر في معالجة مخاوف اللاجئين والنازحين.

وثمة مسألة أخرى هي استئناف أعمال اللجنة الدستورية التي قد تعيد أيضا الأطراف السورية إلى نفس القاعة لمعالجة العديد من القضايا الأساسية التي تثير النزاع. ولكن اللجنة لم تستأنف بعد اجتماعاتها على الرغم من بذلي قصارى جهدي باستمرار. وأود أن أؤكد مرة أخرى أنني ما زلت منفتحا على أي مكان بديل لجنيف يحظى بموافقة الطرفين السوريين والبلد المضيف. وأنا مستمر في العمل على هذا الأمر. غير أنني حاليا، أواصل الدعوة من أجل استئناف الجلسات في جنيف كخيار مؤقت للتوفيق بين الأطراف، ومن أجل أن تقوم الأطراف بالاستعداد الوافي من حيث المضمون، بما في ذلك الاستعداد لتقديم المقترحات الدستورية.

إن هذه المبادرات، على الرغم من أهميتها، ما هي إلا مجرد مداخل لحل سياسي، ولكنها لا تكفي وحدها. نحن جميعا متفقون على أنه لا يوجد حل عسكري. ويعي كثيرون أن الحالة في سورية تنطوي على مخاطر جمة، وأن النهج المجزأ المتبع حاليا لا يكفي للحد من تفاقم الأزمة وأن استراتيجية احتواء الموقف وتخفيف حدته لن تفلح في تحقيق استقرار الحالة الخطيرة والمتقلبة في سورية – تمامًا كما عجزت عن تحقيق ذلك في مواقع أخرى في المنطقة. هذه في نظري رسالة رئيسية أود أن أوجهها اليوم. إن النزاعات المتجذرة والمعقدة لا يمكن ببساطة التحكم فيها أو احتواؤها إلى الأبد – بل لا بد أيضا من وجود أفق سياسي لحلها. وعليه فإن تمهيد الطريق لنهج جديد وأكثر شمولاً يعد أمرا منطقيا.

ولإنجاح هذه المساعي، يتعين علينا إشراك الأطراف السورية – الحكومة والمعارضة طبعا، علاوة على الأصوات المعبرة عن آراء مختلف أطياف المجتمع المدني السوري. وفي الوقت ذاته، فإننا بحاجة لمشاركة جميع الجهات الفاعلة الدولية – جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وتركيا والولايات المتحدة والعرب والأوروبيون، وبالطبع مجلس الأمن. فلا يمكن لأي طرف أن يحل الأزمة بمفرده، ولا تستطيع أي من المجموعات الدبلوماسية الحالية القيام بذلك. فالعمل الدبلوماسي الدولي البناء بمشاركة الجميع هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وغني عن القول، أنه في ظل المناخ الجيوسياسي الراهن، يمثل ذلك تحديا كبيرا – إذ لن يتأتى لنا الجمع بين كافة الأطراف الفاعلة في المستقبل القريب. ولكن ربما يكون بوسعنا تمهيد الطريق لذلك.

ولهذا السبب، سأواصل وفريقي السعي إلى مشاركة بناءة من الأطراف السورية وأصحاب المصلحة الرئيسيين معنا والترحيب بها، بشأن ما يمكن أن يبدو عليه حل شامل للأزمة فعليًا، عبر كافة المجالات التي تتباين فيها مواقف الأطراف الفاعلة الرئيسية تباينا شديدا.

فما أسعى إلى تحقيقه يقتضي العملية والحس الواقعي والصراحة والتسوية من كافة الأطراف وبالتنسيق معها. ويعني تهدئة التصعيد في الميدان وفي المنطقة وتنفيذ تدابير بناء الثقة خطوة مقابل خطوة والدعوة لانعقاد اللجنة الدستورية من جديد. ولكنه ينطوي كذلك على مشاركة جادة في نهج شامل: نهج يلبي التطلعات المشروعة للسوريين، ويعيد سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها، ويعالج شواغل الأطراف الرئيسية، تمشيا مع القرار 2254 (2015). نعم، أدرك أن ذلك سيكون عصيًا، إلا أنه ليس مستحيلاً وهو ضرورة قصوى لا محالة. مناشدتي لكل الحاضرين هنا اليوم المشاركة والعمل معنا في هذا المسار للمضي قدما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي اعتزازي البالغ أن أجلس إلى جانب المبعوث الخاص الموقر الحاضر بيننا غير بيدرسن. إن ملاحظاته اليوم بالغة الدلالة، ومن دواعي سروري أن أكون زميلا وشريكا له.

منذ أن توليت منصب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، قبل قرابة ثلاث سنوات، قدمت إحاطات إلى المجلس في مناسبات عديدة في هذه الجلسات الشهرية بشأن الحالة الإنسانية في سورية، وأنا ممتن لقيامي بذلك مرة أخرى اليوم. وستكون هذه آخر إحاطة أقدمها بالحضور الشخصي، رغم أنها ليست الأخيرة التي أقدمها إلى المجلس بشكل افتراضي، قبل مغادرة المنصب في نهاية حزيران/يونيه.

لقد بدأت مشاركتي في استجابة الأمم المتحدة للأزمة السورية تقريبا منذ بداية النزاع، حينما كان من حسن حظي العمل مع ثلاثة مبعوثين خاصين وتوليت منصب نائب رئيس بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية عام 2012. عند تعييني منسقا للإغاثة في حالات الطوارئ، كانت محنة الشعب السوري وأحواله وظروفه ومستقبله قد ترسخت في نهجي وفكري وقناعاتي عن العالم. وكانت الأحوال الإنسانية التي واجهتها عند انضمامي إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مستعرة منذ أكثر من عقد. وخلال الفترة التي توليت فيها هذا المنصب، زرت سورية أربع مرات – أكثر من أي منطقة أزمة أخرى – الأمر الذي يعكس من وجهة نظري فداحة الأزمة والفرص المتاحة، كما أوضح السيد بيدرسن، هي فرص محددة وعملية وضرورية.

بالطبع، وأنا أتهيأ لمغادرة منصبي بعد ثلاثة أعوام من انضمامي إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يحزنني ويحزن الجميع أن معاناة الشعب السوري لا تزال تفتك به بلا هوادة. والحقيقة أن عدد المحتاجين للمساعدة الإنسانية الآن أكثر من أي وقت مضى خلال النزاع – ونعتقد أن العدد الحالي يناهز 16.7 مليون، والحالة تتفاقم عاما بعد عام. إنها أزمة تتعلق بالحماية. فلا يزال الأطفال يقتلون، ولا تزال النساء والفتيات يخشين على سلامتهن، وفي شتى أرجاء سورية لا يزال أكثر من 7 ملايين شخص نازحين، وهو عدد مروع لم يتم تخطيه على نحو مأساوي سوى في السودان. وملايين غيرهم ما زالوا لاجئين في البلدان المجاورة، ونحن ننوه ونبدي عرفانًا جمًا بحسن الاستقبال والدعم الذي أولاه لهم مستضيفوهم. ونحن ممتنون جدا لهذا وندرك ثقل هذا العبء.

لطالما كانت إحدى المسائل المتكررة في إحاطاتي عبر السنين أهمية استدامة إيصال المساعدات – وقد أشار السيد بيدرسن إلى ذلك – عبر كافة الطرق، سواء عبر الحدود أو عبر خطوط التماس أو بشكل مباشر. وما فتئت العملية عبر الحدود من تركيا توفر شريان حياة لملايين المحتاجين في شمال غرب سورية منذ عام 2014. وفي أعقاب توقف تفويض مجلس الأمن بالعملية الذي عايشناه جميعًا في العام الماضي، باتت العملية الآن تعمل من جديد بكفاءة بعد موافقة حكومة سورية، ونحن ممتنون لها على ذلك. وأرحب بالقرار الذي

اتخذته الحكومة مؤخرا بتمديد إذنها باستخدام معبري باب السلامة والراعي الحدوديين لمدة ثلاثة أشهر إضافية حتى 13 آب/أغسطس. وأتمنى أن يتم كذلك تمديد الموافقة على استخدام معبر باب الهوى إلى ما بعد 13 تموز/يوليه، وفي الحقيقة لا بد من الموافقة على استخدام كل المعابر ما دامت الاحتياجات الإنسانية قائمة. لا بد أن تكون تلك الموافقات رهنًا بالاحتياجات وليس رهنًا بالأشهر. وكما شددت مرارا، إن عمليات الإيصال عبر خطوط التماس أيضا أداة حاسمة للوصول إلى المحتاجين في شتى أنحاء سورية. ما زلت أذكر كلمات الأمين العام حين التقينا بشأن تمديد عمليات التسليم عبر الحدود. فقد شدد على أهمية توفير جميع أشكال الوصول للشعب السوري.

وما برحت عمليات إيصال المساعدة عبر خطوط التماس إلى الشمال الغربي أشد صعوبة مما ينبغي أن تكون عليه – كلمة نكرر استخدامها كثيرا. لقد مر ما يقرب من عام الآن بدون تنفيذ عملية تسليم عبر خطوط التماس. إلا أنني أرى بوادر مشجعة تشير إلى إمكانية القيام بعملية عبر خطوط التماس في غضون الأيام المقبلة، وآمل أن تولد زخما جوهريا نحو مزيد من عمليات التسليم المنتظمة التي ندرك أهميتها. ونتيجة لمساع استغرقت أسابيع عدة، وإظهار الالتزام من قبل جميع الأطراف، أجد أيضا مبعث تفاؤل في بعثة تقييم عبر خطوط التماس إلى محطة مياه علوك في 21 أيار/مايو. وكما يعلم المجلس، لقد توقفت المحطة عن العمل منذ 5 تشرين الأول/أكتوبر العام الماضي، عندما تسببت ضربات جوية متعددة في الشمال الشرقي بإلحاق أضرار بشبكة الكهرباء. وباعتبارها المصدر الرئيسي للمياه لأكثر من 000 610 شخص في محافظة الحسكة، سيكون من الأهمية بمكان إعادة تشغيلها قبل حلول أشهر الصيف القادمة. ونتيجة مباشرة لتلك الأزمات الخانقة في المياه والوقود والكهرباء، ما فتئت النساء يكافحن على نحو خاص لتلبية احتياجاتهن من النظافة الصحية، فيما شهدت معدلات سوء التغذية تصاعدا حادا، جراء الأضرار التي لحقت بالشبكة.

ومن بين المسائل الأخرى التي استأثرت بمناقشاتنا في كثير من الأحيان – كما أشار إليها السيد بيدرسن – حماية المدنيين. رغم أن الأعمال العدائية قد شهدت انحسارا محمودا عن ذروتها، لا يزال القتال حقيقة واقعة للكثير من المدنيين. وما برحت النساء والفتيات السوريات يلجأن إلى آلية تكيف سلبية ويتعرضن لمستويات مروعة من العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي والاستغلال وسوء المعاملة.

ولا تزال الأعمال القتالية يوميا، بصورتها المحتدمة في شمال غرب سورية، تتسبب في وقوع إصابات ووفيات بين المدنيين، بمن فيهم الأطفال، إضافة إلى الأضرار الناجمة عن الاعتقالات والممارسات اللاإنسانية، كما بين السيد بيدرسن أيضا. ويستمر القتال في إلحاق أضرار بالاستجابة الإنسانية. وألحق التصعيد الأخير في الأعمال العدائية بمحافظة دير الزور في شرق سورية، على مسافة قريبة جدا من مركز الأمم المتحدة والمباني الأخرى المستخدمة للعمل الإنساني، أضرارا بأصول المنظمات الإنسانية وأدى إلى تعليق مؤقت للعمليات الإنسانية، وهو أمر لم نود أن نراه يحدث. ولذلك أود أن أكرر ما سمعه المجلس مني ومن السيد بيدرسن خلال السنوات الثلاث الماضية. تقع على عاتق جميع الأطراف التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين والأعيان المدنية. ويشمل ذلك الحرص الدائم على تجنب إلحاق الضرر بالمدنيين والأعيان المدنية، بمن فيهم العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأصول المنظمات الإنسانية، أثناء العمليات العسكرية، وعلى السماح بوصول الإغاثة ومرورها بسرعة ودون عوائق وبتنقل العاملين في هذا المجال.

ولعل أحد أكبر الشواغل في الأشهر والسنوات المقبلة المسألة التي تتعلق بنقص التمويل للاستجابة الإنسانية. وكما قلت في البداية، نظرا لاستمرار زيادة الاحتياجات الإنسانية في سورية واستمرار الفقر في الزحف ليشمل المزيد من السكان، لأسباب شتى سنناقشها بلا شك، تزداد أهمية تقديم دعم مستمر لشعب سورية واحتياجاته الإنسانية. وبما شهدته من شجاعة وعزيمة في أعقاب الزلازل التي وقعت العام الماضي – وطوال فترة ولايتي – إن المجتمع الإنساني لا يدير ظهره. بل إننا نبقى ونقدم المساعدة، بقدر ما نستطيع، وكما يجب علينا وينبغي لنا. ويشمل ذلك التركيز على جهود التعافي المبكر. كنت

في الدوحة وأبو ظبي الأسبوع الماضي وتحدثت كثيرا مع السلطات هناك عن ضرورة تمويل التعافي المبكر في سورية. وكما وصف السيد بيدرسن، لا يشكل التمويل عنصرا أساسيا لرفاهية الناس في جميع أنحاء سورية فحسب بل أيضا لتخطيط وإمكانيات العودة الآمنة والطوعية للاجئين. ولا يمكننا أن نفعل أيا من ذلك دون تمويل كاف.

لقد شهدنا انخفاضا مطردا في مستويات التمويل خلال السنوات الثلاث الماضية – من التمويل بنسبة 55 في المائة عام 2021 إلى 39 في المائة العام الماضي. وعقدنا اجتماعا طيبا مع كبار المسؤولين في بروكسل. ورغم أننا سنحتاج إلى بعض الوقت لنرى إلى أين تذهب تلك التعهدات، يجب في الوقت الحالي، أن أقول إنه في منتصف العام لم يتم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لسورية إلا بنسبة 9 في المائة. وما كان الوضع سيئا لهذه الدرجة من قبل، وما كانت الاحتياجات قط بهذا الحجم. ومن الواضح أننا ممتنون جدا للاتحاد الأوروبي والمانحين على دعمهم المستمر. ويحضر الكثير منهم معنا في هذه القاعة. وبالطبع، نطلب دائما المزيد، كالعادة.

إن الاستجابة الإنسانية في سورية ضرورية لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة، لكنها ليست جزءا من الأزمة ولا يمكن أن توفر حلا لها. فالحل المستدام الوحيد – وسبب سروري العظيم في أن أجلس إلى جانب المبعوث الخاص – يمرّ عبر عملية سياسية تستوعب الجميع يقودها السوريون وتلبي التطلعات المشروعة للشعب، على النحو المبين في القرار 2254 (2015). وكما قلت في حديث خاص، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشهد علنا على العمل الاستثنائي الذي قام به السيد بيدرسن باسم الشعب السوري. فهو لا يتوقف أبدا. ولا ينام أبدا.

خلال السنوات الثلاث الماضية كانت هناك لحظات تغلب فيها الصالح العام على الجمود السياسي إلى حد ما على الأقل. وذلك ما كنا نأمل أن نراه بعد الزلازل، واعتقدنا أن لدينا فرصا، لكنها لم تتحقق بعد. وعندما اجتاحت سورية جائحة مرض فيروس كورونا، مكنت الالتزامات التي تعهدت بها جميع الأطراف من نشر اللقاحات وتسليمها في الوقت المناسب في جميع أنحاء البلد. يمكننا القيام بذلك. إنه عار علينا جميعا أن يتسنى القيام بذلك ولكننا نعزف عن القيام به. واعتمدت الحكومة السورية تدابير طارئة بعد الزلزال، وحذت حكومة تركيا حذوها بعد الزلزال الذي أصاب شعبها بأضرار، مما أتاح وصول جهود الإغاثة العاجلة. وتم تخفيف تدابير الجزاءات وتمويل النداء العاجل تمويلا كاملا. وأعتقد أن ذلك كان إنجازا بارزا في العام الماضي. وما زلنا ممتنين لتسيير وصول موظفينا، الذي لا يزال مستمرا حتى يومنا هذا نتيجة للقرارات التي اتخذت في دمشق بعد وقوع الزلزال مباشرة. ونتيجة لذلك، أوفدنا بعثات عديدة عبر الحدود، ونعرب عن امتناننا البالغ لذلك. وذلك ضروري لإشرافنا على العملية وإدراكنا للاحتياجات.

لكن لا يمكننا أن ننتظر وقوع الواقعة المروعة التالية لإحراز تقدم حقيقي نحو إنهاء هذه الكارثة، بينما تتعمق الأزمة الاقتصادية وتحتدم التوترات الإقليمية – أشار السيد بيدرسن إلى الحرب في غزة – التي تهدد سلامة الشعب السوري وأمنه وآفاقه. ومن ثم أختتم بياني كما بدأته، بمناشدة المجلس دعم جهود المبعوث الخاص وعمله باسمنا جميعا وباسم الشعب السوري. تلك هي الأولوية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ورئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد مارتن غريفيث، الذي نتمنى لو لم نكن مضطرين إلى توديعه، على إحاطتيهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية الراهنة في سورية.

ونظرا لاستمرار تصعيد العمل العسكري في منطقة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، الذي دخل الآن شهره الثامن، لا يزال خطر تورط سورية في مواجهة على نطاق المنطقة، خاصة على طول الخط الأزرق وفي مرتفعات الجولان السورية، قائما ومتزايدا. وقد تأكد ذلك على نحو واضح بالهجوم على السفارة الإيرانية في دمشق الشهر الماضي الذي أثار ردود من طهران وردا قويا على رد إسرائيل. ومن

دواعي القلق وقوع حادث آخر في 20 أيار/مايو، عندما أطلقت اثنتان من الطائرات المقاتلة التكتيكية الإسرائيلية قذائف جوية موجهة من طراز F-16 من المجال الجوي فوق البحر الأبيض المتوسط نحو الضواحي الجنوبية لمدينة حمص. وأسفرت هذه الغارة الجوية عن مقتل أربعة سوريين وإصابة خمسة آخرين وتسببت في أضرار مادية. ونحن ندين هذا الهجوم بأشد العبارات الممكنة. وندعو إسرائيل إلى الامتناع عن القيام بأعمال عسكرية على أراضي سورية وجيرانها، لأنها محفوفة بعواقب وخيمة للغاية على المنطقة بأسرها التي تزعزع استقرارها بالفعل نتيجة لإراقة الدماء المستمرة في قطاع غزة وامتداد التوترات إلى الضفة الغربية ولبنان.

وعلى هذه الخلفية، فإن الوجود العسكري غير المشروع للقوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة في سورية بذريعة مكافحة الإرهاب يترتب عليه أثر مزعزع للاستقرار. وفي دليل واضح على معايير واشنطن المزدوجة، يحاول زملاؤنا الأمريكيون تبرئة ساحة إرهابيي هيئة تحرير الشام، التي صنفها مجلس الأمن كجماعة إرهابية، الذين يسيطرون على إدلب بأن يدينوا السلطات في دمشق وحلفاءها بسبب محاربتهم. وفي الوقت نفسه، تحاول الولايات المتحدة تصوير العملية العسكرية الوحشية التي تقوم بها إسرائيل ضد السكان المدنيين في غزة – وهي عملية يسميها جيش الدفاع الإسرائيلي حربا على حماس التي لا تصنفها الأمم المتحدة كحركة إرهابية – على أنها حرب ضد الإرهاب وممارسة إسرائيل لحق الدفاع عن النفس.

إن زملاءنا من الولايات المتحدة في المجلس يحتلون أساسًا جزءًا من أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة دون تحمل أي مسؤولية عن المدنيين هناك الخاضعين لسيطرة واشنطن. ووفقا لتقرير خاص صادر عن منظمة العفو الدولية، يوجد في شبكة السجون – ما لا يقل عن 27 مرفقا – والمخيمات التي أنشأتها الولايات المتحدة شرق الفرات، 56 000 شخص، بما في ذلك مواطنون من 74 دولة. ومن بينهم 29 000 طفل، معظمهم دون سن الثانية عشرة. وهذا هو أكبر عدد من القصّر المحتجزين في أي مكان من العالم. ويحرم اللاجئون والنازحون داخليا من المساعدة الإنسانية المنتظمة، ويتعرضون للتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، وكل ذلك بعلم ومشاركة الولايات المتحدة وحلفائها الذين يساعدونها في الميدان.

وفيما يتعلق بالمسار السياسي، نود أن نؤكد مجددا أن وفد بلدنا قد أكد باستمرار أنه لا بديل عن المضي قدما في عملية التسوية السورية الداخلية وفقا للقرار 2254 (2015) من خلال وساطة المبعوث الخاص بيدرسن، التي ينبغي أن تقوم على احترام سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. ونعتقد اعتقادا راسخا أن السوريين أنفسهم، دون ضغوط خارجية، هم الذين ينبغي أن يتوصلوا إلى اتفاق بشأن جميع المسائل العالقة، بما في ذلك اختيار مكان جديد للجولة المقبلة لاجتماع اللجنة الدستورية باعتبارها المنبر الوحيد للحوار المباشر.

ومن دواعي أسفنا الشديد أن نتفق مع التقييم الذي يفيد بأن الحالة الإنسانية في سورية مستمرة في التدهور. ولكن في حين أنه لا شك في أن الأحوال الجوية القاسية في هذا البلد العربي تزيد من تفاقم حالة مواطنيه المتردية بالفعل، فمن المهم أن ندرك أن 16,7 مليون سوري بحاجة إلى المساعدة الآن ليس بسبب الفيضانات ولكن بسبب النزاع المدمر الذي دخل الآن عامه الرابع عشر، والذي أججته الدول الغربية لأسباب سياسية. إن الدمار الهائل الذي سببته الأزمة على مر السنين، والجزاءات الانفرادية غير القانونية الخانقة، وقيام قوات الولايات المتحدة المحتلة بنهب الموارد الطبيعية السورية، كلها أمور كان ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تتحدث عنها بمزيد من الجرأة. وقد ذكر السيد بيدرسن اليوم أن هناك إفراطًا في الامتثال للجزاءات، ولكن هذا يتطلب مناقشة منفصلة.

ونشعر بالقلق إزاء التسييس المفرط للملف الإنساني، الذي يتجلى من بين أمور أخرى في المستوى المنخفض بشكل قياسي لتمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لسورية. وكما سمعنا اليوم من السيد غريفيث، فإن الأرقام تافهة. ولم يُحشد حتى الآن سوى 9 في المائة من الأموال المطلوبة. ومن الواضح أن ذلك غير كافٍ لتغطية حتى الاحتياجات الأساسية للسوريين، ناهيكم عن برامج الإنعاش المبكر

التي تزيحها الدول الغربية عن الخطة الإنسانية. وحتى هيئات الأمم المتحدة نفسها ليست في عجلة من أمرها للمشاركة على نطاق واسع. والمذكرة الإرشادية التي أعدتها الأمانة العامة المعنونة "معايير ومبادئ المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في سورية" هي دليل مخزٍ على ذلك. وهي في الواقع تحظر بشكل مباشر على هيئات الأمم المتحدة في الميدان المشاركة في أنشطة إعادة الإعمار.

إن المؤتمر الإنساني الزائف الثامن الذي عُقد مؤخراً في بروكسل ما هو إلا استعراض آخر للنفاق من جانب التكتل الغربي. وهذه الفعاليات التي تُعقد دون مشاركة السلطات السورية الشرعية، أصبحت منذ فترة طويلة تجمعات راسخة للمشتركين في نفس التفكير، الذين يواصلون، تحت شعارات المساعدة والرعاية، استخدام الخطة الإنسانية لأغراضهم الخاصة ولتقويض سيادة سورية ووحدة أراضيها. ويتشدق المنظمون بمساعدة السوريين ويستشهدون بأرقام حول التبرعات، ولكن جهودهم في الواقع تتركز فقط على احتواء اللاجئين في دول جوار سورية ومنع الناس من الهجرة إلى أوروبا أو العودة إلى ديارهم. وفوجئنا عشية انعقاد مؤتمر بروكسل بقيام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بإصدار نوع من "التذكير" لجميع البعثات الدبلوماسية في نيويورك وجنيف بأهمية المشاركة في الاجتماع. ونود أن نسأل ماذا يعني ذلك. هل ينبغي أن نعتبرها علامة على أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قرر العمل كمنظم للمؤتمر؟ وهل كان ذلك موجها إلى البلدان التي لم تُدع إلى هذه الفعاليات، على سبيل المثال؟

وبالعودة إلى موضوع اللاجئين، نود أن نلفت الانتباه مرة أخرى إلى أن المساعدات لا ينبغي أن تهدف إلى استمرار إبقاء السوريين في البلدان المضيفة لهم، بل ينبغي أن تشجعهم على العودة إلى ديارهم. ولهذا السبب ينبغي أن تتركز برامج المساعدة الدولية في سورية نفسها. وهناك مناطق آمنة تحتاج فيها البنى التحتية إلى تدابير غير معقدة يمكن للأمم المتحدة تحقيقها. وجميع المتطلبات الأساسية لمثل هذا العمل متوفرة. وقد أبدت السلطات السورية حسن النية وتصرفت بمسؤولية من خلال الاستمرار في منح التصاريح لموظفي الأمم المتحدة لاستخدام المعابر على الحدود مع تركيا وتساهلها في الموافقة على طلبات الأمم المتحدة وتيسير مهامها. وتظهر علامات الحياة في الآلية العابرة لخطوط التماس. ومن المهم الآن اغتنام جميع الفرص المتاحة لضمان تدفق المساعدات والتنسيق على الأرض بالتعاون الوثيق مع دمشق.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء الترويج في الولايات المتحدة لمشروع قانون جزاءات جديد غير إنساني بعنوان "قانون مكافحة التطبيع مع نظام الأسد"، وإذا أُقر هذا القانون فسيؤثر بشكل خاص على السوريين الذين هم في أشد الاحتياج للمساعدة. وفي هذا السياق، لا يزال تقرير الأمم المتحدة الخاص عن تأثير الجزاءات على الأنشطة الإنسانية في سورية تقريرا وجيها. ونود أن نشير مرة أخرى إلى أن صياغة وإصدار هذه التقارير، بغض النظر عما إذا كانت ترضي المانحين الغربيين أم لا، هو الآن التزام مباشر من نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، استنادا إلى قرار الجمعية العامة 58/198، بشأن "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية".

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث والمبعوث الخاص بيدرسن على إحاطتيهما الواقعيتين بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سورية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد غريفيث. وكما سمعنا، فهذه هي آخر إحاطة يقدمها حضوريا بشأن سورية، وكما نعلم، فإنه على أبواب التقاعد، لذلك أود أن أشكره بصدق على عمله المتميز بصفته وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وعلى التزامه وعلى كافة جهوده في جميع أنحاء العالم. إنه شخص استثنائي في المجال الإنساني، وسنفتقده بشدة في هذه القاعة. وأشكره جزيل الشكر.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بقيام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة الإنسانية، بسبل من بينها الطرائق العابرة للحدود وعبر خطوط التماس في سورية. وفي مؤتمر بروكسل يوم الاثنين تعهدنا بتقديم 593 مليون دولار لتحقيق هذه الغاية. وفي الوقت نفسه، أوضحنا أن تجديد التصريحات في معبري باب السلامة والراعي بفترات مدتها 90

يوما ليس نهجا مستداما لتلبية حجم الاحتياجات الإنسانية في سورية. ونكرر دعوتنا إلى النظام السوري للسماح للأمم المتحدة بالوصول على المدى الطويل عبر معبر باب الهوى، قبل انتهاء تصريح الستة أشهر في تموز/يوليه. ولا يمكن ترك السوريين يواجهون حافة الهاوية كل بضعة أشهر.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نلفت الانتباه إلى الحالة البائسة في مخيم الركبان للنازحين داخليًا في جنوب شرق سورية. وعلى مدى سنوات، منع النظام وداعموه الروس كل محاولات الأمم المتحدة لتقديم المساعدات لآلاف المدنيين الذين يعيشون في الركبان. والآن يقوم النظام بقمع التجار الذين يشكلون المصدر الرئيسي للغذاء والأدوية الأساسية وغيرها من الضروريات في الركبان. وتشير التقارير الواردة من الركبان إلى أن الأغذية قد تنفد في غضون أيام. ولا يوجد مبرر للنظام وروسيا لمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين. لا يوجد أي مبرر على الإطلاق. يجب على النظام أن يوافق فورا على طلبات الأمم المتحدة للوصول وأن يتوقف عن منع وصول المساعدات إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها.

ومع الحالة الإنسانية المتردية في سورية وانتهاكات حقوق الإنسان وانعدام المساءلة عن جرائم النظام وتجاوزاته، لا عجب في أن يعتقد اللاجئون السوريون بأغلبية ساحقة أنهم لا يستطيعون العودة إلى بلدهم. ونشكر بلدان المنطقة التي تواصل حماية اللاجئين السوريين، ونحث جميع البلدان التي تستضيفهم على التمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية. فمن الواضح أن النظام السوري لم يهيئ الظروف لعودة آمنة وطوعية وكريمة. ولا يزال يتعين عليه ضمان وصول المساعدات الإنسانية أو وضع حد لممارساته المتمثلة في الإخفاء والاحتجاز الجائر والتعذيب والموت. ولم يوضح بعد وضع الأفراد المفقودين أو يضع حدا للتجنيد الإلزامي. ولم يحترم بعد الحقوق المتعلقة بالسكن والأرض والممتلكات.

وبالإضافة إلى تلك الشواغل الإنسانية وشواغل حقوق الإنسان، تظل الحالة السياسية في سورية أمرا لا يمكن الدفاع عنه. ونحيط علما بتأكيد "إعلان البحرين" على ضرورة إنهاء الأزمة السورية وفقا للقرار 2254 (2015). إنما نشاطر الأمين العام غوتيريش القلق الذي أعرب عنه مؤخرا للقادة العرب بشأن معاناة الشعب السوري. وندعو أعضاء المجلس إلى الضغط على النظام لاتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ القرار 2254 (2015).

ومع ذلك، وقبل مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في العام الماضي، أعربت الولايات المتحدة عن اعتقادها بأن دعوة الأسد للجلوس على نفس الطاولة مع القادة الإقليميين الآخرين لن تفعل شيئا لمساعدة الشعب السوري ولن تنهي النزاع الذي دام أكثر من عقد من الزمان. وما زلنا متشككين في أن انخراط الجامعة العربية مع النظام السوري سيحقق أهدافها. ورغم ذلك، نواصل حث الذين يتعاملون مع النظام على القيام بذلك سعيا إلى تحقيق أهداف القرار 2254 (2015).

وستواصل الولايات المتحدة، من جانبها، دعم الجهود الرامية إلى محاسبة نظام الأسد على فظائعه وستواصل قيادة الطريق في تقديم المساعدة للشعب السوري.

فبعد مرور ثلاثة عشر عاما على بدء النزاع، حان الوقت منذ زمن طويل لأن ينهي النظام تعنته ويعمل بصدق مع المعارضة للتوصل إلى اتفاق بشأن سبيل للمضي قدما لسورية كلها. وأعتقد أن نقطة البداية الجيدة هي العودة إلى اللجنة الدستورية. وفي غياب تقدم حقيقي ودائم نحو التوصل إلى حل سياسي للنزاع، لا يمكننا أن ننظر في رفع الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة.

وأود أن أكرر قلق الولايات المتحدة من أن النظام السوري سمح لمجموعات الميليشيات المتحالفة مع إيران بالعمل على أراضيه، حتى في الوقت الذي تزود فيه إيران الميليشيات بأنظمة أسلحة متطورة ودعم استخباراتي ومساعدات مالية وتدريب. ولا يسعى وكلاء إيران وشركاؤها المسلحون إلا إلى تعزيز خططهم المزعزعة للاستقرار، ومن الواضح أن الشعب السوري يستاء بشكل متزايد من وجودهم.

وستواصل الولايات المتحدة العمل مع شركائها الدبلوماسيين لمنع المزيد من التصعيد في سورية والدول المجاورة لها. وسنواصل الضغط

من أجل المساعدات الإنسانية المستدامة والتوصل إلى حل سياسي مستدام للنزاع، لإعطاء الشعب السوري طعم الديمقراطية والاستقرار والحرية الذي يستحقه.

وأود أن أقول لزميلي الروسي، يجب على الأشخاص الذين يعيشون في منازل زجاجية ألا يرموا الناس بالحجارة. فروسيا تشن حربا من غير سابق استفزاز في أوكرانيا ضد شعب أوكرانيا. ومع ذلك، فإن الممثل الروسي يتكلم هنا عن السلام؟ إنه انعكاس واضح لالتزام روسيا أو عدم التزامها ولشواغل روسيا الإنسانية.

وأخيرا، أريد حقا أن أسأل عن التزام الاتحاد الروسي تجاه سورية. ما الذي أسهم به الاتحاد الروسي في احتياجات سورية الإنسانية أو في احتياجات الإنعاش التي يتحدث عنها الممثل الروسي بقوة؟ يتعين علينا ألا نتكلم عن النفاق في هذه القاعة.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث على إحاطتيهما، وقبل كل شيء على التزامهما. وإذ أن هذه واحدة من آخر جلسات السيد غريفيث أو آخر جلساته الشخصية مع مجلس الأمن، أود أن أشكره بصدق باسم بلدي على كل التزاماته الإنسانية، ولا سيما فيما يتعلق بسورية. لقد أتيحت لي شخصيا الفرصة للعمل مع مارتن غريفيث في عدد من المناصب، ولا سيما بشكل مكثف في العام ونصف العام الماضي بشأن سورية. وبوسعي أن أقول إنني أقدر كثيرا حقيقة أننا تمكنا من العمل معا بعد الزلزال وحق النقض المؤسف (انظر S/PV.9371). وقد ظل دائما يحث المجلس على العمل من أجل البشرية والدفاع عن من هم في أمس الحاجة. وأرجو له كل التوفيق في المراحل القادمة. ولا أستطيع أن أتخيل أنه سيكون تقاعدا حقا. على أي حال، أشكر مارتن غريفيث مرة أخرى.

يساور سويسرا قلق بالغ، إلى جانب المبعوث الخاص، إزاء عدم إحراز تقدم نحو حل سياسي في سورية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ القرار 2254 (2015) ونهج الخطوة بخطوة الذي اقترحه المبعوث الخاص. ومن المؤسف أن الزخم لإعادة إطلاق عملية سياسية قابلة للبقاء وحوار بين الجهات الفاعلة الإقليمية، والذي بدأ في أعقاب الزلزال المأساوي الذي وقع في شباط/فبراير 2023، قد تعثر. لقد كانت حقا فرصة كنا نأمل أن تُغْتَنَم. وفي ذلك الصدد، سنظل على استعداد لإتاحة مساعينا الحميدة في جنيف لأية مبادرات أو محادثات سلام تحت رعاية الأمم المتحدة. وتتمثل الأولوية في الضرورة الملحة لإيجاد حل سياسي في سورية وفقا للقرار 2254 (2015).

ويشكل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني معلما أساسيا في قرار توطيد السلام. وبالنظر إلى الأعمال القتالية التي لا تزال تؤثر على مختلف أنحاء البلد، فإن وقف إطلاق النار ذلك ضروري أكثر من أي وقت مضى. ولكي يحدث ذلك، يجب أيضا حماية الأراضي السورية من انتشار النزاع في الشرق الأوسط.

وبغية تحقيق السلام الدائم، ستواصل سويسرا دعم عمل الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني لضمان عدم إفلات مرتكبي الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي منذ عام 2011 من العقاب، لأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون عدالة في سورية.

وأود الآن أن أنتقل إلى المسائل الإنسانية.

خلال العام الماضي، زاد تدهور الحالة الإنسانية في سورية، واستمر العنف المسلح بل وازداد في جميع أنحاء البلد. وتكرر سويسرا دعوتها جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، فضلا عن وصول المساعدات الإنسانية. وفي ذلك الصدد، نرحب بتجديد الإذن للأمم المتحدة باستخدام معبري باب السلامة والراعي لمدة ثلاثة أشهر، ونحن ممتنون جدا لذلك. ومع ذلك، تحتاج الجهات الفاعلة الإنسانية إلى قدر أكبر من القدرة على التنبؤ للتخطيط لأنشطتها، لا سيما مع تضاؤل الموارد بشكل متزايد. ويجب ألا يكون وصول المساعدات الإنسانية محدودا بالزمن. ونعيد التأكيد على أن جميع طرائق المساعدة، بما في ذلك المساعدة عبر الحدود وعبر خطوط التماس – ضرورية لتلبية الاحتياجات الهائلة في البلد. إن

السماح بمرور المعونة الإنسانية السريع ومن دون عوائق إلى السكان المحتاجين وتيسيرها التزام بموجب القانون الدولي الإنساني، لا يقع على عاتق جميع أطراف النزاع فحسب، بل على جميع الدول أيضا.

فهناك 16.7 مليون نسمة في سورية بحاجة إلى مساعدات إنسانية، بما في ذلك ما يقرب من 13 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ومع تضاؤل الموارد المالية وزيادة الاحتياجات في جميع أنحاء سورية، يجب ألا تقتصر استجابة المجتمع الدولي على المساعدات الإنسانية الطارئة. والعمل الإنساني الأكثر استدامة، بما في ذلك مشاريع الإنعاش المبكر، أمر ضروري لزيادة قدرة الناس على الصمود وتحسين ظروفهم المعيشية، فضلا عن تزويدهم بآفاق اقتصادية للمستقبل.

إننا نعلم أن عواقب الأزمة السورية تلقي بثقلها على بلدان المنطقة. ولذلك السبب، تعهدت سويسرا في مؤتمر بروكسل بتقديم أكثر من 65 مليون دولار للعام الحالي لمساعدة المحتاجين في سورية وفي المنطقة. وسنفي بتلك الوعود.

وعلى الرغم من العديد من السياقات الإنسانية المتدهورة، لا يمكننا أن ننسى محنة الشعب السوري. ولكن من الواضح أننا سنحتاج إلى حل سياسي لتلبية تلك الاحتياجات الإنسانية. وفي ذلك السياق، أود أن أستجيب لنداء المبعوث الخاص وأتعهد بأننا سنعمل معه على المضي قدماً.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم سيراليون وموزامبيق وبلدي الجزائر، فضلاً عن غيانا (مجموعة 3+1).

أود أن أشكر السيد بيدرسن والسيد غريفيث على إحاطتيهما القيمتين. ونقدر جهودهما الدؤوبة، على الرغم من التحديات التي لا تعد ولا تحصى، لإنهاء الأزمة السورية وتخفيف معاناة الشعب السوري. وأود أن أضيف أطيب تمنياتي بالشفاء العاجل للسيد غريفيث. إن المجتمع الدولي ومجلس الأمن والأمم المتحدة بحاجة إلى أشخاص موهوبين مثله يكرسون أنفسهم لقضية الإنسانية.

منذ جلستنا السابقة (انظر S/PV.9618)، لا تزال جميع المؤشرات، بما فيها العناصر الأمنية والسياسية والإنسانية والاقتصادية، تتجه نحو الهبوط بالنسبة لسورية. وعلى الرغم من الشكوك بأن الأطراف لم تتمكن من الاتفاق على تسوية سياسية، لا يزال هناك مجال لاستئناف العملية.

في ضوء ذلك، تود مجموعة 3+1 تقديم عدد من التوصيات.

أولاً، يجب أن تلتزم أطراف النزاع بإعادة عقد اللجنة الدستورية. ويجب الوفاء بالاتفاق على عقد دورتها التاسعة. ولا غنى عن إحراز تقدم على المسار السياسي بالنسبة لعدد كبير من المسائل المعلقة. وتدعو المجموعة جميع الأطراف إلى المشاركة البناءة في إيجاد حل سياسي لضمان وحدة سورية وسلامة أراضيها وسيادتها.

ثانياً، كلنا نحثّ جميع البلدان المضيفة للاجئين على احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي للاجئين. ويجب تهيئة الظروف اللازمة لتيسير العودة الطوعية والكريمة والآمنة للاجئين السوريين والنازحين داخلياً إلى ديارهم.

ثالثاً، نكرر دعوتنا إلى عملية سياسية يملك زمامها ويقودها السوريون، تحت رعاية الأمم المتحدة، وفقاً للقرار 2254 (2015). لذلك نعرب عن دعمنا القوي لجهود المبعوث الخاص ونحث أطراف النزاع على المشاركة في مبادرة المبعوث الخاص لبناء الثقة.

رابعاً، ندين بشدة انتهاك سيادة سورية وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى الامتناع عن الأعمال التي تؤدي إلى مزيد من التصعيد في المنطقة. إن مجموعة 3+1 يساورها قلق بالغ إزاء التصعيد وسوء التقدير في نزاع غزة والآثار التي يمكن أن تحدثها على الاستقرار والسلام في سورية والمنطقة ككل.

وبعد أكثر من 13 عاماً من الأزمة، تتزايد الاحتياجات الإنسانية لسورية والشعب السوري باستمرار بسبب النزاع والركود الاقتصادي والعقوبات الأحادية الجانب المفروضة على سورية. وتأسف المجموعة لأن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 ممولة حالياً بنسبة 21

في المائة فقط. وقد أدى نقص التمويل الكافي إلى تعطيل الأنشطة الإنسانية، حيث يحتاج 13 مليون سوري إلى الدعم المنقذ للحياة. ونرحّب بعقد مؤتمر بروكسل الثامن بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة الذي عقد في بروكسل في 27 أيار/مايو، ونحث جميع المانحين على الوفاء بالتزاماتهم.

وتؤكد المجموعة على أهمية رؤية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لمشروع الإنعاش المبكر وتدعو جميع الأطراف إلى التعاون مع منظومة الأمم المتحدة لضمان نجاحها. كما يجب أن يتعافى الاقتصاد السوري. فلا يمكن للسوريين الاعتماد حصرياً على سخاء المانحين والمساعدات الإنسانية. ولا بد من رفع الجزاءات الاقتصادية.

وتدعو مجموعة 3+1، وهي غيانا وموزامبيق وسيراليون والجزائر، إلى عملية سياسية حقيقية تعالج جميع التحديات التي تواجه سورية اليوم وتساعد الشعب السوري على تلبية تطلعاته المشروعة. وينبغي أن تتماشى جميع الجهود نحو تحقيق ذلك الهدف بدلاً من السعي إلى تحقيق مصالح وحسابات سياسية ضيقة. فبعد سنوات من معاناة الشعب السوري، هذا هو واجبنا تجاههم.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد بيدرسن والسيد غريفيث على إحاطتيهما. وأود أيضاً أن أشيد إشادة حارة بالسيد غريفيث على كل ما قام به بشأن الملف السوري، وعلى إسهامه الاستثنائي بشكل أعم في أنشطة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا وقبل كل شيء، من المؤسف أن نظام دمشق يصر على عرقلة كل تقدم في العملية السياسية الجارية في إطار القرار 2254 (2015). وهذا هو الإطار، إلى جانب جميع الآفاق التي تمكّن على الأرجح من استعادة الاستقرار في سورية، الذي يقف المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لاستكشافه إلى جانب النظام السوري. إن الحالة في البلد تزعزع استقرار المنطقة. فتنظيم داعش يعاود الظهور وتُعرض الزيادة في عمليات تهريب المخدرات – التي يقف النظام وراء بعضها – الأمن الإقليمي للخطر. ولذلك، ندعو دمشق إلى إعادة النظر في سياسات العرقلة. ويتطلب السلام العادل والدائم في سورية حلا سياسيا يستند إلى تنفيذ القرار 2254 (2015). ولذلك، نؤيد جهود السيد بيدرسن لضمان تنفيذ جوانب القرار. ولا يمكن رفع الجزاءات وتمويل إعادة الإعمار إلا إذا أُحرز تقدم ملموس.

ثانيا، لا يزال وضع اللاجئين السوريين في المنطقة ينذر بالخطر. وتعرب فرنسا عن دعمها للبلدان التي تستضيفهم، ولا سيما تركيا والأردن ولبنان. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي للتو عن خطة دعم بقيمة بليون يورو للبنان. ويجب أن نقدم دعما خاصا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في البلدان المجاورة. ويجب حماية اللاجئين السوريين أينما كانوا. وفي الوقت نفسه، نريد أن يتمكن اللاجئون الذين يرغبون في ذلك من العودة إلى بلدهم في ظروف آمنة وكريمة. ولذلك، سنواصل عملنا مع مفوضية اللاجئين لتشجيع النظام السوري على تهيئة الظروف لهذه العودة وكذلك لتخفيف العبء عن البلدان المضيفة. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تعيد دمشق النظر في نهجها.

ثالثا، تستمر الحالة الإنسانية في التدهور. وتجديد الإذن باستخدام معبري باب السلامة والراعي في 13 أيار/مايو خبر سار، شأنه في ذلك شأن الانتهاء من بعثة عبر الخطوط الأمامية إلى محطة علوك لضخ المياه. ومن الضروري التمكين من إيصال المساعدات إلى سورية عبر جميع القنوات المتاحة. غير أن التمويل لا يزال أقل بكثير من الاحتياجات. ويجب أن نظل في حالة تعبئة. وكانت هذه الروح التي سادت مؤتمر بروكسل الثامن الذي عُقد يوم الإثنين ومكّن من جمع 5 بلايين يورو. ومن جانبها، أعلنت فرنسا عن مساهمة جديدة لعام 2024 بقيمة 300 مليون يورو، بما في ذلك 150 مليون يورو في صورة تبرعات.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما اليوم. كما أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن شكر خاص للسيد غريفيث على تفانيه وعمله الدؤوب بشأن المسائل

الإنسانية السورية. ويود وفد بلدي أيضا أن يؤكد مجددا دعمه الكامل للمبعوث الخاص على جهوده الدؤوبة لدفع العملية السياسية السورية قدما.

غير أن من المؤسف أننا لا نشهد أي تقدم في العملية الأمنية والسياسية في سورية. ويحتدم النزاع المسلح في الشمال الغربي والشمال الشرقي. ويواصل تنظيم داعش هجماته في جميع أنحاء البلد. وساهم تبادل إطلاق النيران المكثف في مرتفعات الجولان مؤخرا في زيادة المخاوف التي تخيم على الأفق الأمني وأظهر أنه لا تزال هناك ديناميات قائمة بذاتها للنزاع داخل أراضي سورية. وإلى جانب تلك العوامل الداخلية، فإن القضايا الخارجية مثل الكارثة في غزة والتوترات على طول الخط الأزرق يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التدهور في الحالة الأمنية في سورية. وقبل كل شيء، لا يوجد بلد في المنطقة في مأمن من الآثار غير المباشرة المحتملة إلى أن يتم تسوية النزاع في غزة.

ومن المؤسف أيضا أنه لم يُرصد أي تقدم ملموس حتى الآن فيما يتعلق بالحالة السياسية. غير أن الاقتراح الذي طرحه المبعوث الخاص للتو بعقد اجتماع للتقريب بين المواقف في جنيف قبل انعقاد اللجنة الدستورية يمكن أن يكون منطلقا جيدا لتنفيذ القرار 2254 (2015). ولا يزال وفد بلدي يدعم مساعي المبعوث الخاص ويعتقد أن عقد اللجنة الدستورية يمكن أن يؤدي إلى عملية سياسية شاملة للجميع تقودها سورية وتلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، على النحو الوارد في القرار 2254 (2015).

تزداد الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في سورية سوءا بمرور الوقت. فالاقتصاد السوري المعطل في حالة دمار تقريبا وتزيد موجات الحر والعواصف الشديدة التي يتعرض لها البلد هذا الصيف الحالة تعقيدا. وكما قال وكيل الأمين العام غريفيث في إحاطته، تعاني المساعدات الإنسانية لسورية من نقص خطير في التمويل. ولكن في الوقت نفسه، لا يمكن إنكار أن الحالة السياسية الراهنة في سورية تشكل عقبة أمام إيصال المساعدات الإنسانية وتعرض العاملين في المجال الإنساني لمخاطر مستمرة. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تعوق الديناميات السياسية الجهود الرامية إلى استمرار العمليات عبر الحدود وضمان إمكانية الاستمرار في توفير خدمات الصحة والتغذية والحماية والتعليم وغيرها من الخدمات الحيوية للشعب السوري.

إن الخروج من هذه الحلقة المفرغة أمر ملح وضروري على حد سواء. ويجب على جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، داخل سورية وخارجها، أن يكونوا براغماتيين وواقعيين ومتسامحين مع بعضهم بعضا من أجل تحفيز التقدم في هذا الاتجاه. ومن هذا المنطلق، نعتقد أن تحقيق انفراجة مثل إعادة انعقاد اللجنة الدستورية يمكن أن يحفز التحول ويولد زخما للمضي قدما. أخيرا، أود إعادة التأكيد على أن النهج الشامل يتماشى مع القرار 2254 (2015) ويستند إلى تطلعات المجتمع الدولي، بما في ذلك الشعب السوري الذي طالت معاناته.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما. وفي هذه المناسبة، تعرب مالطة عن خالص شكرها للسيد غريفيث على قيادته الاستثنائية ونهجه القائم على المبادئ في العمل الإنساني، واللذين يشكلان نبراسا نهتدي به في هذه الأوقات التي توجد فيها احتياجات إنسانية عالمية.

تستمر الأزمة الإنسانية في سورية بلا هوادة. فلا يزال الملايين يعانون من الجوع ونشهد زيادة سوء التغذية في محافظات حمص وحماة وحلب، إلى جانب نقص المياه في ريف حلب. وينهار الاقتصاد السوري سريعا وتواصل قيمة الليرة السورية الانخفاض. وأدى التضخم إلى تآكل القوة الشرائية المتواضعة التي يعتمد عليها بعض السوريين في البقاء. وأدى تأثير أزمة البحر الأحمر إلى ارتفاع تكاليف النقل البحري، حيث يتأخر وصول البضائع إلى سورية الآن وتباع بأسعار أعلى من ذي قبل. وجعلت هذه العوامل، بالإضافة إلى النزاع المستمر منذ 14 عاما في سورية، السكان أكثر عرضة للصدمات المناخية. وأدت الفيضانات الغزيرة في شهور الشتاء والجفاف في الصيف إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية. فهي تؤدي إلى تآكل قدرة المجتمعات

المحلية الهشة بالفعل على الصمود وتتجلى آثارها في أزمات الصحة العامة وتفشي الأمراض المعدية مثل الكوليرا.

وكما أشارت مالطة في مناسبات عديدة، لا تزال سورية مسرحا لأزمة خطيرة على صعيد حماية المدنيين، حيث تؤثر عواقب النزاع الذي طال أمده بشكل خاص على النساء والأطفال وكبار السن. وأدت التهديدات الأمنية المتزايدة في الشمال الغربي إلى تعليق الخدمات في العديد من المرافق الإسعافية المخصصة للتوليد ورعاية المواليد. ولا يزال العنف الجنساني متفشيا وزواج الأطفال آخذ في الازدياد. وفي هذا السياق، رحبت مالطة بتمديد الإذن باستخدام معبري باب السلامة والراعي في وقت سابق من هذا الشهر. بيد أننا نكرر التأكيد على أن جميع طرائق المعونة يجب أن تظل متاحة ما دامت مطلوبة. ويجب ألا يكون تيسير المعونة الإنسانية المنقذة للحياة جزءا من المفاوضات السياسية. ويجب أن نشهد أيضا زيادة في إيصال المساعدات عبر خطوط التماس وتمويل مشاريع التعافي المبكر وسبل العيش وبرامج بناء القدرة على الصمود، فضلا عن توفير المزيد من الموارد بشكل عام لخطة الاستجابة الإنسانية لسورية لعام 2024. ونرحب بنتائج مؤتمر بروكسل الثامن الذي اختتم أعماله في وقت سابق من هذا الأسبوع بتعهد بتقديم حوالي 8,1 بليون دولار في شكل منح وقروض للسوريين.

وإذ أتحول إلى الجانب السياسي، تشيد مالطة بعمل المبعوث الخاص في سعيه إلى التمكين من استئناف عمل اللجنة الدستورية. غير أننا لا نزال نشعر بخيبة أمل كبيرة بسبب عدم تعاون دمشق. لقد حان الوقت لتنحية الخلافات حول المكان جانبا وتحديد موعد الجولة التالية من اجتماعات اللجنة الدستورية وعقدها. إن الوضع الراهن غير مقبول. ويمكن للخطوات المتبادلة والمجدية التي يمكن التحقق منها أن تؤدي لكسر الجمود السياسي وتحفز إحراز التقدم. وإحراز تقدم بشأن مسألة الأشخاص المفقودين والمحتجزين تعسفا سيظهر حسن النية وجهدا بحسن النية للتوصل إلى حل للنزاع. كما أن إظهار إحراز تقدم في مسألة كفالة حماية العائدين وسلامتهم أمر حاسم وحيوي لتهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين بأمان وبكرامة وبشكل طوعي. ويجب حماية حقوق اللاجئين السوريين.

ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى العمل على النهوض بالاستراتيجيات السياسية والإنسانية المطلوبة وتنفيذها لوضع حد لمعاناة الشعب السوري، وبالتالي ضمان عدم تفاقم حالة الملايين الذين تمس حاجتهم إلى ذلك. بعد 14 عاما من النزاع، من الأهمية بمكان حل أسبابه الجذرية وقضاياه بحزم وحسن نية. وكما قال وكيل الأمين العام غريفيث للتو، لا يمكننا انتظار الكارثة التالية لكي يتغلب الخير على المأزق السياسي. لم يعد هناك وقت للانتظار.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما. وأود أيضا أن أضيف خالص شكر بلدي للسيد غريفيث على كل ما يقوم به من عمل كمنسق للإغاثة في حالات الطوارئ، بما في ذلك في سورية.

ولا تزال سلوفينيا تشعر بقلق شديد إزاء دوامة العنف المستمرة في الشرق الأوسط. يجب أن يتوقف ذلك العنف قبل أن يجر المنطقة بأسرها إلى نقطة اللاعودة. ونكرر ما قاله المبعوث الخاص من أن "فهذا ليس نزاعا مجمدا، ولا تشمل آثاره سورية فقط" (S/PV.9618، الصفحة 2). ونكرر دعوتنا لجميع الجهات الفاعلة في المنطقة وفي سورية نفسها، ولأولئك الذين يمكنهم ممارسة التأثير على أطراف النزاع، لإظهار أقصى درجات ضبط النفس، والعمل من أجل وقف التصعيد وإظهار الاحترام للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية. أولا، نحث جميع الجهات الفاعلة داخل سورية وخارجها على التصرف بحسن نية للتواصل بشكل موضوعي، بدون تأخير أو أعذار، مع المبعوث الخاص بشأن إعادة إطلاق عملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها. إن مشاركة جميع النساء السوريات بشكل كامل ومجد وآمن وعلى قدم المساواة في العملية أمر في غاية الأهمية. وكما قلنا من قبل، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في سورية، ولا يمكن تحقيق وقف لإطلاق النار تمس الحاجة إليه على الصعيد الوطني إلا باستئناف

عملية سياسية ذات مصداقية وقابلة للتطبيق، تمشيا مع القرار 2254 (2015). ويحظى المبعوث الخاص بدعمنا الكامل في هذا الصدد.

ثانيا، إن استئناف العملية السياسية ضروري أيضا إذا أريد عكس مسار دوامة التدهور المستمر في الحالة الإنسانية والاقتصادية في سورية. إن الإحاطة التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اليوم أكدت مرة أخرى مدى خطورة الحالة على أرض الواقع ومدى إلحاح تقديم المزيد من المساعدة. هناك حاجة إلى استجابة عاجلة عندما يتعلق الأمر بإمكانية الوصول إلى الغذاء والمياه المأمونة والخدمات الصحية والتغذوية والمدارس، فضلا عن ضمان حماية السكان الضعفاء، وخاصة النساء والأطفال. ومن المؤسف أن سورية توفر أيضا دليلا على علاقة المناخ بالصلة بين العمل الإنساني والتنمية. لقد شهدنا العواقب المدمرة للفيضانات الأخيرة هناك، ونترقب بقلق الآثار الضارة لموجات الحر وندرة المياه القادمة في فصل الصيف. وستكون جهود التعافي المبكر لتعزيز قدرة السكان على الصمود في مواجهة الظواهر الجوية القصوى حاسمة الأهمية إذا أردنا الحد من نطاق الضرر المتوقع.

ونحن لا نشجع الجميع على الدعوة إلى تقديم المزيد من المساعدات الحيوية التي تحتاج إليها سورية فحسب، ولكن أيضا على الالتزام بالتعهدات التي قطعت بالفعل لتجنب أي إغلاق آخر للبرامج والأنشطة الإنسانية. في ضوء ذلك، وكما ذكر بعض المتكلمين بالفعل، تعهد الاتحاد الأوروبي في مؤتمر بروكسل الثامن بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة بتقديم أكثر من بليوني يورو لعامي 2024 و 2025. ستدعم هذه المساعدات السوريين داخل سورية وفي البلدان المجاورة، فضلا عن المجتمعات المضيفة لهم في تركيا ولبنان والأردن والعراق. وبالنظر إلى حجم الاحتياجات الإنسانية، نكرر التأكيد على أهمية ضمان تدفقات مستدامة ويمكن التنبؤ بها وفعالة للمساعدات – بما في ذلك عبر الحدود وعبر خطوط التماس – في جميع أنحاء سورية طالما كان ذلك ضروريا. ونؤكد من جديد أنه يجب على جميع الأطراف أن تسمح بالمرور السريع والآمن ومن دون عوائق للمعونة الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها وعبرها وأن تيسر ذلك. ونشدد على دور العاملين في المجال الإنساني، الذين يجب أن يكونوا قادرين على العمل بأمان وأمن. ولذلك، فإن تنفيذ قرارات مجلس الأمن والاحترام الكامل للقانون الدولي عاملان رئيسيان في تخفيف حدة الكارثة الإنسانية.

ثالثا، إن إحراز تقدم على المسار السياسي يمكن أن يمهد الطريق لتهيئة بيئة مؤاتية لعودة اللاجئين والمشردين داخليا. لم تستوف بعد الشروط اللازمة لعودتهم الآمنة والكريمة والطوعية. ونحث الحكومة السورية على القيام بدورها في معالجة الأسباب الكامنة بشكل فعال وتهيئة البيئة التي من شأنها أن تسمح لهؤلاء الأشخاص بالعودة الطوعية بأمان وكرامة. ونشيد بجيران سورية لاستضافتهم أعدادا كبيرة من اللاجئين السوريين منذ أكثر من عقد بينما يواجهون التحديات الخاصة بهم، بما في ذلك على الجبهة الاقتصادية، ونشجعهم على مواصلة القيام بذلك. غير أننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وتجاوزات ضد اللاجئين السوريين في بعض تلك البلدان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والتعذيب والترحيل القسري، الذي ينتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية المنصوص عليه في القانون الدولي. هذا أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف، بما في ذلك ضمان المساءلة وتقديم الجناة إلى العدالة.

وأخيرا، لقد عانى الشعب السوري بما فيه الكفاية. إن الوضع الراهن ليس في مصلحة الشعب السوري، ولا ينبغي أن يكون في مصلحة الحكومة السورية. لقد حان الوقت لتنشيط العملية السياسية. هذا أمر ضروري إذا أردنا أن نمضي صوب تحقيق وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني تشتد حاجة شعب سورية والمنطقة الأوسع إليه.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن الشكر وأطيب التمنيات لوكيل الأمين العام غريفيث.

لقد أيدت الصين دائما بقوة التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية من خلال عملية سياسية تقوم على مبدأ القيادة والملكية السورية وعمل المبعوث الخاص بيدرسن، بما يتماشى مع القرار 2254

(2015). ونرحب بانعقاد الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية، ونتطلع إلى تعزيز الاتصالات والتعاون بين الجامعة وبلدان المنطقة والحكومة السورية، وهو ما سيؤدي دورا بناء في تعزيز الحل السياسي. نحن نؤيد التدابير الضرورية التي تتخذها الحكومة السورية لمكافحة الإرهاب وندعو المجتمع الدولي إلى التخلي عن ازدواجية المعايير وعدم التسامح مطلقا مع أي شكل من أشكال الإرهاب في سورية، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء استمرار الغارات الجوية الإسرائيلية على الأراضي السورية. ويجب على الطرفين ممارسة ضبط النفس وتجنب تفاقم التوترات، وينبغي للدول ذات الصلة التي تتجاوز الحدود الإقليمية أن تعمل بشكل بناء للمساعدة على تهدئة الحالة في المنطقة.

لا يزال الوضع الإنساني الحالي في سورية خطيرا. يجب على المجتمع الدولي زيادة مساعداته لسورية وضمان الدعم المالي الكافي وغير المخصص لمشاريع التعافي المبكر في جميع أنحاء البلد. وخلال العام الماضي، تواصلت الأمم المتحدة والحكومة السورية بشكل فعال وسلس، وتم تمديد فتح المعابر الحدودية لإيصال المساعدات عدة مرات. وتدعو الصين الأطراف المعنية إلى التعاون بنشاط من أجل إحراز تقدم في جهود الإغاثة عبر خطوط التماس أيضا.

لطالما أعاقت العقوبات الأحادية الجانب ونهب الموارد التعافي الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في سورية وقدرة شعبها على الحفاظ على سبل العيش. وينبغي أن تتوقف هذه الأنشطة من دون تأخير. ونتوقع من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب المنسق المقيم، أن تولي اهتماما كبيرا للأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على الحالة الإنسانية في سورية وأن تقدم تقريرا إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب. ونحث جميع القوات الأجنبية على إنهاء وجودها العسكري غير القانوني في سورية فورا.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أبدأ بشكر المبعوث الخاص بيدرسن وبالطبع السيد مارتن غريفيث، ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على المعلومات التي قدماها. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد غريفيث على الوقت الذي قضاه في العمل على رأس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وعلى روحه الإنسانية والقيادة التي أظهرها.

كما قيل مرارا وتكرارا في الأشهر القليلة الماضية، فإن الشاغل الرئيسي فيما يتعلق بسورية هو تصاعد العنف الناجم عن شدة النزاع في المنطقة. وتعيد إكوادور تأكيد دعوتها الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واستئناف الحوار السياسي المستدام بوصفه السبيل الوحيد للتصدي لآثار النزاع المزعزعة للاستقرار على السلم والأمن في المنطقة. إن المثل الأعلى لازدهار سورية واستقرارها واستتباب السلم فيها، على النحو المتوخى في القرار 2254 (2015)، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال نية حقيقية لتهدئة شدة النزاع وإعادة بناء الثقة والعودة إلى طريق المفاوضات السياسية والحوار. لذلك يجب على المبعوث الخاص بيدرسن مواصلة جهوده لاستئناف اجتماعات اللجنة الدستورية ووضع تدابير لبناء الثقة أو تحديد مبادرات أخرى يمكن أن تحقق حلا سياسيا دائما للأزمة في سورية.

لقد استمرت الحالة الإنسانية في سورية في التدهور في مواجهة الأعمال العدائية المتزايدة. وفي الشهر الماضي، سجلت أفرقة الأمم المتحدة وقوع وفيات وإصابات وأضرار في الوحدات التي تقدم المساعدة الإنسانية. ويحذر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أن 16.7 مليون شخص – أو 70 في المائة من السكان – يحتاجون إلى مساعدات إنسانية للبقاء على قيد الحياة. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، تضاعفت أعداد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ثلاث مرات حتى الآن هذا العام، ويعاني 13 مليون شخص في جميع أنحاء البلد من انعدام الأمن الغذائي. وتشعر إكوادور بالقلق إزاء حالة ملايين السوريين الذين شردوا قسرا والمستوى الشديد لضعف النساء والفتيات، في حين تضاءلت الآمال في عودتهن الآمنة والكريمة والطوعية بسبب الجمود السياسي. ويجب أن يحرز عمل المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية تقدما إذا أرادت تقديم إجابات بشأن مصير أكثر من 000 100 مفقود. وأود أن أشدد على أهمية تعزيز مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف من منظور إقليمي ومتضافر.

وأخيرا، يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية غير المشروط عبر معابر باب الهوى وباب السلامة والراعي الحدودية، التي ستنتهي في تموز/يوليه وآب/أغسطس.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما القيمتين وعملهما الدؤوب. أود أن أشارك أعضاء مجلس الأمن الآخرين في توجيه الشكر الصادق للسيد غريفيث شخصيا، على الرغم من أنه قد تكون لدينا فرصة أخرى لشكره عبر الإنترنت. واليوم، للأسف، يحتاج العالم بشدة إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ولكن لحسن الحظ كان هو معنا في قيادته. وأنا ممتنة له.

وإذ تدخل الأزمة السورية عامها الرابع عشر، وصلت الحالة الإنسانية إلى أسوأ مستوياتها حتى الآن. فعدد اللاجئين مستمر في النمو والاقتصاد مستمر في التدهور والبنية التحتية الأساسية هشة للغاية وتسعة من كل 10 أشخاص يعيشون في فقر ولا توجد آفاق للتوصل إلى حل سياسي. وكما يقول المبعوث الخاص في كثير من الأحيان، فإن الوضع الراهن لا يمكن الدفاع عنه وسيؤدي في نهاية المطاف إلى انفجار يهدد بمزيد من زعزعة استقرار المنطقة. وقد واصلت اليابان انخراطها مع الحكومة السورية والأطراف الأخرى المعنية، مدركة أهمية الركائز الثلاث – النهوض بالعملية السياسية وفقا للقرار 2254 (2015)، وتعزيز بيئة مواتية لعودة اللاجئين وتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي.

أولا، كما لاحظ المبعوث الخاص، فإن العملية السياسية في خطر شديد. ونرى مشكلة أساسية في انعدام الثقة بين الحكومة السورية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وفي ذلك الصدد، ينبغي للحكومة أن تشارك على نحو بناء أكثر في الجهود الرامية إلى تحقيق استئناف اللجنة الدستورية، وهي المنبر الوحيد الذي سيسمح للمعارضة بالمشاركة في العملية السياسية.

ثانيا، لم تتوفر بعد بيئة مواتية للعودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين السوريين. كما إن الاستياء المتزايد من اللاجئين السوريين في بعض الدول المجاورة لسورية كذلك مدعاة للقلق البالغ. ونرحب بالتقدم الذي أحرز في المناقشات بين الحكومة السورية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن تلك المسألة. وتحقيقا لتلك الغاية، ستعزز اليابان مساعدتها، بما في ذلك من خلال دعم المجتمعات المحلية، بغية الإسهام في العودة السريعة للاجئين والمشردين داخليا.

ثالثا، إن أساس الثقة ضروري لتعزيز التعاون، والثقة تبنى من خلال سلسلة من الإجراءات الإيجابية. ونرحب بموافقة الحكومة السورية مؤخرا على تمديد استخدام معبري باب السلامة والراعي. ونقدر تقديرا كبيرا جهود السيد غريفيث وفريقه في ذلك الصدد.

وفي غياب التقدم السياسي، بدأ الكلل من تقديم المعونة. ويجب علينا أن نلتزم بالتعهدات الفعلية وأن نبحث عن وسائل أكثر كفاءة للمساعدة، بما في ذلك من خلال دعم الإنعاش المبكر، على النحو الذي سلط الضوء عليه مؤخرا مؤتمر بروكسل الثامن. ويجب على الحكومة السورية أيضا أن تتخذ المزيد من الخطوات، بما في ذلك في العملية السياسية، لتمكين المجتمع الدولي من زيادة تعزيز دعمه لسورية. ومن جانبها، قررت اليابان تقديم مساعدات إضافية للإنعاش المبكر يبلغ مجموعها حوالي 25 مليون دولار هذا العام. ويشمل ذلك المساعدات في مجالات الرعاية الطبية والتعليم والمياه والصرف الصحي، ويستند إلى نهج يشمل سورية بأكملها عبر مجموعة واسعة من المجالات، بغض النظر عما إذا كانت تحت سيطرة حكومية أو غير حكومية.

وتواصل اليابان، بوصفها عضوا مسؤولا في المجلس، بذل قصارى جهدها من خلال العمل مع الحكومة السورية والأطراف الأخرى لحل هذه الأزمة التي طال أمدها وفقا للقرار 2254 (2015). وذلك أقل ما يستحقه الشعب السوري.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته، وأشيد إشادة خاصة بوكيل الأمين العام غريفيث على قيادته وجهوده لتخفيف معاناة الشعب السوري على مدى سنوات عديدة.

إننا في السنة الرابعة عشرة لهذا النزاع. لذلك أود أن أوضح ثلاث نقاط عامة حول التغييرات التي يجب أن نراها.

أولا، بعد مرور عام على إعادة قبول سورية في جامعة الدول العربية، لم نشهد أي تغيير حقيقي في سلوك النظام – لا فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، ولا بشأن سلامة المدنيين، ولا بشأن تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين الآمنة والكريمة والطوعية. والأكثر من ذلك، استمرت تدفقات الكبتاغون في الزيادة، الأمر الذي يهدد استقرار المنطقة، وهجمات داعش في تزايد. إننا ندعو النظام السوري إلى الرد على المبادرات الإيجابية لشركائنا العرب من خلال تغيير سلوكه.

ثانيا، واصلنا الاستجابة للأزمة الإنسانية المدمرة. فقد اجتمعت المملكة المتحدة ومانحون آخرون هذا الأسبوع في بروكسل للتعهد بتقديم دعمنا للشعب السوري. وتفخر المملكة المتحدة بالتزامها بتقديم ما يصل إلى 264 مليون دولار من المساعدات الإنسانية هذا العام، ليصل إجمالي تمويلها إلى أكثر من 5 بلايين دولار منذ بدء الأزمة. وسيتم تسليم هذه المساعدات إلى المجتمعات المحلية في جميع أنحاء سورية وتشمل 43,7 مليون دولار للتعافي المبكر. ونحن نزيد من تمويلنا الإنساني، وندعو الآخرين إلى أن يحذوا حذونا.

كما ندعو النظام إلى السماح بالوصول عبر الحدود طالما كان ذلك مطلوباً، بناء على الاحتياجات الإنسانية. وننوه بتجديد التصاريح في وقت سابق من هذا الشهر لعبور المعونة عبر نقطتين حدوديتين. ومع ذلك، كما قال آخرون، فإن هذه التمديدات قصيرة الأجل وفي اللحظة الأخيرة من قبل النظام تعني أن الوصول لا يزال غير متوقع. وبما أن الاحتياجات في سورية باتت أعلى من أي وقت مضى، يتعين على العاملين في المجال الإنساني أن يكونوا قادرين على الوصول إلى الناس بطريقة يمكن التنبؤ بها وقائمة على المبادئ وفعالة من حيث التكلفة. تشكل نقاط العبور الحدودية الثلاث المتبقية التابعة للأمم المتحدة شريان حياة بالغ الأهمية، وتحتاج الوكالات الإنسانية إلى إمكانية الوصول الآمن لتصل إلى السكان المحتاجين.

أخيراً، فإن الحل الوحيد الطويل الأجل لإنهاء النزاع هو من خلال العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة على أساس القرار 2254 (2015). ونكرر دعمنا لجهود المبعوث الخاص وندعو الأطراف إلى التعاون الكامل من أجل تحقيق تسوية سياسية دائمة في سورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سيكون من عدم الاحترام ترك سؤال طرحته الممثلة الدائمة للولايات المتحدة مباشرة دون إجابة. لن أعلق على الملاحظة المتعلقة بأن من بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجارة، وسأركز بدلاً من ذلك على جدول أعمال اليوم.

يعمل بلدنا بنشاط على إعادة بناء سورية التي نجم تدميرها عن أعمال القوات المسلحة المحتلة الموجودة بشكل غير قانوني على الأراضي السورية. وأؤكد مرة أخرى أن القوات المسلحة الروسية موجودة في الجمهورية العربية السورية بدعوة من الجانب السوري. إننا نقدّم المعونة الإنسانية لسكان البلد الذي طالت معاناته من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء. ونحن نقدم المساعدة، بما في ذلك المساعدة المالية، لتنفيذ برامج التنمية. ويدرك السوريون جيداً، المستفيدون من تلك المساعدات، تلك الأنشطة. وعند تقديم المساعدة، من المهم مراعاة أولويات المتلقي.

وسأقدم بعض الأمثلة. بفضل جهودنا المبذولة بالتعاون مع السلطات السورية، تمكن أكثر من مليوني مواطن سوري حتى الآن من العودة إلى ديارهم، منهم أكثر من 000 375 1 من النازحين داخلياً وأكثر من مليون عائد من الخارج. وقد تم منذ عام 2020، في مناطق مختلفة من البلد، إصلاح أكثر من 000 22 منشأة صناعية ذات أهمية اجتماعية ووضعها في الخدمة ويتم حالياً إعادة بناء 000 4 منشأة أخرى.

ومن أجل دعم الزراعة السورية، تم إنشاء 11 مزرعة تعاونية جديدة في محافظات حلب واللاذقية وطرطوس ودرعا والسويداء. وقد أُطلقت برامج الإقراض الميسّر، وأنشأنا في محافظة دير الزور محطة ري مركزية، مما مكّن من إعادة استصلاح ما يقرب من 500 7 هكتار

من الأراضي الزراعية. وعلاوة على ذلك، يجري إنجاز 921 مرفقاً سكنياً في محافظات دمشق ودير الزور وحمص.

كما نعمل على الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي لسورية. وإنني أشير إلى عمل قسم إنقاذ الآثار التابع لمعهد تاريخ الثقافة المادية التابع للأكاديمية الروسية للعلوم مع المديرية العامة للآثار والمتاحف في سورية.

في الختام، نؤيد جهود السلطات السورية الشرعية، التي تشير إليها بعض الوفود للأسف دون مبرر بأنها نظام، لتهيئة الظروف للحياة السلمية في البلد، بدلاً من دعم الإرهابيين الذين لا تزال هجماتهم تقتل المدنيين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ كلامي بأن أهنئكم ووفد بلدكم الصديق موزامبيق على إدارتكم الناجحة لأعمال المجلس لهذا الشهر. لقد استمعت باهتمام للإحاطتين، وأود أن أعرب للسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، عن بالغ الشكر والتقدير على الجهود التي بذلها خلال فترة ولايته. إننا في الحكومة السورية نتطلّع لمواصلة التعاون مع خلفه ومع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لمواصلة البناء على الخطوات الإيجابية التي تحققت خلال الفترة الماضية، وفقاً لمعايير العمل الإنساني التي تضمنها قرار الجمعية العامة 46/182 وبعيداً عن التسييس واللاءات والإملاءات.

تواصل الحكومة السورية تعاونها البنّاء مع الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في سورية، وتقدم لها كافة التسهيلات اللازمة لتمكينها من القيام بولايتها، والإسهام في الحد من معاناة السوريين، والارتقاء بالوضع الإنساني والمعيشي في البلد. في هذا الإطار، أودُّ أن ألفت عنايتكم إلى جملة من المستجدات.

أولاً، وافقت الحكومة السورية على طلب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتمديد الإذن الممنوح للأمم المتحدة باستخدام معبري باب السلامة والراعي لمدة ثلاثة أشهر إضافية، تنتهي في 13 آب/أغسطس 2024، وذلك لتيسير وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها من المدنيين السوريين في شمال غرب سورية. هذا يعني وجود 5 معابر مفعّلة يؤذن للأمم المتحدة بالعمل بها، ثلاثة عبر الحدود هي باب الهوى وباب السلامة والراعي، واثنان عبر الخطوط هما سراقب وسرمدا.

لقد أخذنا علماً بقرار المكتب إنشاء وحدة التفتيش الإنساني لتحل محل آلية الرصد المنتهية ولايتها، إلا أن مشاغلنا إزاء آلية العمل عبر الحدود لا تزال قائمة، وهي معروفة وواضحة للجميع، الأمر الذي يدفعنا للتشديد مجدداً على وجوب ضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها من المدنيين السوريين في شمال غرب سورية، وليس للتنظيمات الإرهابية والكيانات المرتبطة بها والتي تقوم بالاستيلاء على المساعدات وحرفها عن غايتها واستخدامها لتمويل أنشطتها الإرهابية الإجرامية وكسب الولاءات.

ثانياً، منحت الحكومة السورية المكتب عدة موافقات لتسيير قافلة سرمدا 12 عبر الخطوط إلى شمال غرب سورية من مدينة حلب، إلا أن التنظيمات الإرهابية لا تزال تمنع دخول تلك القافلة حتى تاريخه. وهذا الأمر ليس بالجديد، فخلال الفترة اللاحقة للزلزال، قامت الحكومة السورية والأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري وعدد من الشركاء والمانحين بجهود كبيرة لإرسال قوافل عبر الخطوط، وبقيت بعض القوافل لأيام طويلة عند المعابر ولم تسمح التنظيمات الإرهابية بدخولها. وقد شاهد العديد من ممثلي الجهات المانحة من أوروبا ومن دول عربية ومن الشركاء ومن الأمم المتحدة ذلك بأم أعينهم. كما منحت الحكومة السورية عدة موافقات للأمم المتحدة لإيصال مساعدات إلى تل أبيض في شمال شرق سورية. ونعمل على متابعة تلك الموافقات وإنجاز العمل.

ثالثاً، على غرار الأعوام الماضية، بذلت الحكومة السورية قصارى جهدها لتمكين الطلبة المقيمين في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية والميليشيات الإرهابية في شمال غرب وشمال شرق سورية من الخروج من تلك المناطق لتقديم امتحانات التعليم الأساسي وشهادة

الثانوية العامة الجارية حاليا، وذلك لضمان متابعة الطلاب تحصيلهم العلمي وعدم الإضرار بمستقبلهم.

وبالرغم من تراجع التمويل المقدم من اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي جراء انخفاض التمويل وتراجع الدعم، فقد تم استقبال آلاف الطلبة وذويهم وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لهم في المراكز التي أقامتها الحكومة السورية، في حين منعت التنظيمات الإرهابية في إدلب خروج آلاف الطلاب الذين تحتجزهم وتأخذهم كغيرها كدروع بشرية في مناطق سيطرتها لأن تلك التنظيمات الإرهابية تحارب العلم ولا تريده، بل تريد نشر الجهل والتخلف والتطرف بمساعدة، للأسف، من بعض الدول الغربية.

رابعا، إن الحكومة السورية تتعاون مع السلطات اللبنانية لتيسير العودة الطوعية لمئات اللاجئين السوريين من لبنان وستواصل الحكومة السورية تعاونها في هذا المجال على الرغم من محاولات البعض التشويش على هذه العملية من خلال الترويج لادعاءات لا أساس لها من الصحة.

خامسا، في إطار جهود الحكومة السورية المستمرة لضمان سيادة القانون ومبادئ العدالة، أصدرت وزارة الداخلية تعليمات مشددة تؤكد على ضرورة التقيد بالمدد القانونية للتوقيف والتحقيق وعدم اللجوء إلى طلب تمديدها لفترات طويلة إلا في الجرائم الجنائية الخطيرة وتلافي كل أشكال المعاملة المسيئة للموقوفين والتي تنتهك أحكام المادة 53 من الدستور السوري وأحكام القانون رقم 16 الخاص بتجريم التعذيب، إضافةً إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الكفيلة بمنع الإضرار بالأبرياء وكفالة حقوق المشتبه بهم وإبلاغ ذويهم بمكان وجودهم أصولا.

انعقدت قبل أيام قليلة النسخة الثامنة لما يسمى بمؤتمر بروكسل من أجل مستقبل سورية والمنطقة، وذلك بمشاركة فاعلة لأطراف انخرطت مباشرة في دعم الإرهاب ونشر الفوضى والقتل والتدمير في بلادي. وكالعادة، تم الإعلان عن تعهدات لا يتم الوفاء بمعظمها. ونسبة التمويل حتى الآن كما سمعتم لم تتجاوز 9 بالمائة لعام 2024 ونحن في منتصف العام، نحن في حزيران/يونيه بعد غد، الأمر الذي يبرز إحجام المانحين وأن ما يتم إعلانه من تعهدات في مؤتمر بروكسل هو لأغراض في معظمها استعراضية لا يتم الوفاء بها.

ويقترن ما يتم تقديمه من تمويل بسياسات تمييزية يجسدها ما يسمى التمويل المخصص، الذي يحصر التمويل بالمناطق التي تتواجد فيها التنظيمات والمليشيات الإرهابية في شمال شرق وشمال غرب سورية، وتحجبه بشكل تمييزي لا إنساني عن ملايين السوريين في المناطق الأخرى.

إن مخرجات المؤتمر تبرز تجاهل القوى النافذة في الاتحاد الأوروبي للدعوات التي أطلقتها ثماني دول أوروبية مؤخرا لإعادة تقييم السياسات الأوروبية الخاطئة واعتماد مقاربات جديدة تتيح العودة الطوعية للاجئين حيث تبنى المؤتمر موقفا غريبا ومستهجنا يدعو لعدم عودة اللاجئين بزعم عدم توفر الظروف المناسبة لذلك حاليا. وقد سبقه الإعلان عن خطط لتقديم التمويل لبعض الدول المضيفة لإبقاء اللاجئين على أراضيها ومنعهم من الوصول إلى أوروبا.

لقد كان من الأجدى تخصيص التمويل لتيسير ودعم العودة الكريمة للاجئين إلى وطنهم عبر تعزيز مشاريع التعافي المبكر وسبل العيش وزيادتها كما ونوعا وتوفير الخدمات والاحتياجات الأساسية، وهو ما يستلزم الرفع الفوري والكامل وغير المشروط للتدابير الانفرادية القسرية وسياسات العقاب الجماعي التي تنتهجها الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بحق السوريين، فتدفعهم للموت غرقا في البحار واللجوء والهجرة بحثا عن فرص العمل وكسب الرزق.

لقد تضمن إعلان البحرين الصادر عن القمة العربية بتاريخ 16 أيار/مايو الجاري التأكيد على ضرورة إيجاد الظروف الكفيلة بتحقيق العودة الكريمة والآمنة والطوعية للاجئين السوريين إلى وطنهم، بما في ذلك رفع التدابير القسرية الأحادية المفروضة على سورية.

في هذا الإطار، نجدد مطالبتنا بإصدار الدراسة المتعلقة بآثار التدابير القسرية الانفرادية على العمل الإنساني في سورية والتي تعيق الدول الغربية إصدارها. ونطلب من الأمانة العامة للأمم المتحدة

توجيه التعليمات لمكاتبها الإقليمية في المنطقة لإصدار تلك الدراسة بالسرعة الكلية.

تؤكد الحكومة السورية أن إعادة الأمن والاستقرار وتحسين الأوضاع الإنسانية يستوجب مكافحة الإرهاب وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي اللاشرعي على الأراضي السورية ووضع حد لما يرتبط بذلك الوجود من أعمال عدوان ودعم لكيانات وميليشيات إرهابية ونهب للثروات الوطنية والعمل على إعادة بسط سلطة الدولة وسيادة القانون على كامل التراب الوطني وإنهاء معاناة السوريين من سياسات الحصار والإرهاب الاقتصادي التي طالت آثارها الكارثية شتى جوانب حياتهم اليومية.

تجدد سورية التزامها بعملية سياسية بقيادة وملكية سورية دون أي تدخل خارجي وفي ظل الاحترام التام لسيادتها ووحدة وسلامة أراضيها، وهو المبدأ الأساسي الذي استُهلت به جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والذي أكد عليه اليوم الاجتماع الوزاري العاشر لمنتدى التعاون العربي الصيني الذي استضافته العاصمة الصينية بيجين. إن بلدي سورية يحمّل الأطراف الأخرى ورعاتها المسؤولية الكاملة عن عرقلة عقد الجولة التاسعة للجنة مناقشة الدستور في العاصمة العراقية بغداد.

ختاما، تشدد سورية على وجوب اضطلاع الأمم المتحدة ومجلس الأمن بمسؤولياتهما لوضع حد للمجازر التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي يوميا بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، وما يرافقها من محاولات إسرائيلية لتفجير الأوضاع في المنطقة من خلال توسيع سلطات الاحتلال نطاق اعتداءاتها لتشمل الأراضي السورية ودولا أخرى والتي طال آخرها مدينة حمص ومدينة بانياس السوريتين يوم أمس فأدت إلى استشهاد عدد من المواطنين وجرح غيرهم واستشهاد طفلة. وهي جرائم ما كانت لتستمر لولا الدعم الأمريكي والغربي الأعمى لإسرائيل وسياسات النفاق وازدواجية المعايير التي تنتهجها تلك الدول.

وفيما يتعلق بالأوضاع في مخيم الركبان التي أشارت إليها الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية. فإننا نؤكد أن المتسبب الرئيسي بأي معاناة هناك هو الاحتلال الأمريكي الذي يحتل منطقة التنف التي يقع ضمنها مخيم الركبان، حيث ترعى القوات الأمريكية في تلك المنطقة تنظيمات إرهابية، من بينها تنظيم مغاوير الثورة الإرهابي. ويمكنكم أن تتخيلوا أن من يسيطر على تلك المنطقة، التي تعرف أيضا بمنطقة 55 كيلومتر، قادر ومستعد وجاهز لمد التنظيمات الإرهابية بالسلاح والتدريب والتخطيط لكنه يتحدث عن صعوبات إنسانية يواجهها بعض الأشخاص في تلك المنطقة. وهذا يبرز أن الإدارة الأمريكية تقدم السلاح والدعم للإرهابيين وتستغل أي معاناة لمحاولة الإساءة للحكومة السورية. أما فيما يتعلق بما ورد في حديثها عن حق الشعب السوري في التحرر من المعاناة التي استمرت 13 عاما، فإننا نؤكد أن ذلك يبدأ بوقف السياسات الأمريكية الهدامة والرفع الفوري والكامل وغير المشروط للتدابير القسرية والإرهاب الاقتصادي الذي تمارسه الإدارة الأمريكية بحق الشعب السوري وشعوب أخرى، ووقف نهبها للنفط والثروات السورية. لقد أشارت الزميلة المندوبة الدائمة للولايات المتحدة إلى تبرع بلدها بمبلغ 590 مليون دولار في مؤتمر بروكسل، وأشار بعض ممثلي الدول الغربية الدائمة العضوية في مجلس الأمن لشيء مماثل لكن الدول الثلاث لم تحدثنا عن حجم الأضرار التي ألحقها التحالف اللاشرعي والاعتداءات الأمريكية البريطانية الفرنسية والاعتداءات الأمريكية الإسرائيلية والتدابير القسرية ودعم الإرهاب ونهب الثروات السورية، لم يحدثونا عن الأضرار التي ألحقها كل ذلك بالاقتصاد السوري، وهي أضرار ببلايين الدولارات. لقد وجه بلدي رسائل رسمية لمجلس الأمن والأمين العام أشار فيها إلى أن الأضرار التي لحقت بقطاع النفط والغاز في سورية حصرا جراء الاعتداءات الأمريكية والنهب اليومي للنفط وعدوان التحالف اللاشرعي الذي تم تأسيسه بذريعة مكافحة الإرهاب قد تجاوزت 120 بليون دولار. فعن أي مساعدات يتحدثون. إن الجزاءات الأمريكية تقتل المدنيين وتحول دون العودة وتحرم السوريين الأمل وتدفعهم للهجرة واللجوء أسوة بالقنابل التي تمنحها لسلطات الاحتلال الإسرائيلي لتلقيها على المناطق المأهولة بالسكان المدنيين في غزة لتقتلهم وتهجرهم وتخلي تلك المناطق من قاطنيها. هناك من أشار إلى الانتخابات تجريها الميليشيات الانفصالية

العميلة للاحتلال الأمريكي في شمال شرق سورية. إن تلك الانتخابات المزعومة لا تتمتع، على غرار الهياكل الإدارية اللاشرعية العميلة للاحتلال الأمريكي، بأي قيمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وإدارتكم الناجحة لأعمال المجلس. ونشكر السيد بيدرسن، المبعوث الخاص، والسيد غريفيث، وكيل الأمين العام على إحاطتيهما. وبما أن هذه هي الإحاطة الأخيرة التي يقدمها السيد غريفيث، فإننا ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن خالص امتناننا لجهوده وقيادته.

لا يزال الوضع الإنساني والاقتصادي في الجمهورية العربية السورية مزريا، ويعاني الشعب السوري من تحديات اقتصادية عويصة. عقب 13 عاما من النزاع، كما يشير تقرير الأمم المتحدة، يواجه المجتمع الإنساني مشهد تمويل شديد الصعوبة تعتريه تحديات جمة. ولم تحظَ خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 سوى بتمويل بنسبة 8 في المائة، وهو ما يمثل تراجعا ملموسا عن مستوى التمويل في الوقت نفسه من العام الماضي.

إن الاستمرار في تطبيق السياسة الهدامة للجزاءات أحادية الجانب يفاقم محنة أضعف شرائح المجتمع ولا يؤدي إلا إلى إطالة أمد الأزمة ومضاعفة المعاناة التي يتجرعها الشعب السوري. وللأسف، لم تكترث البلدان الغربية بالحالة المريرة في الميدان واستمرت في العمل على تحقيق مخططاتها السياسية مهما كلفها الأمر. وتستغل هذه البلدان الجزاءات كأداة لتحقيق مآربها، حتى وإن أدى ذلك إلى تضرر المواطنين البسطاء الذين يقاسون ويلاتها. ونظرا للطابع المعقد والواسع النطاق للجزاءات أحادية الجانب، غالبا ما تثبت الإعفاءات المزعومة لأسباب إنسانية عدم فعاليتها وانعدام جدواها.

ونرحب بالقرار السيادي الذي اتخذته الحكومة السورية بتجديد الإذن الممنوح للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة باستخدام معبري باب السلامة والراعي الحدوديين لمدة ثلاثة أشهر إضافية، حتى 13 آب/أغسطس 2024، لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في شمال غرب سورية. ونأمل أن يكفل ذلك الدعم توفير تمويل واف ومتوقع، وأن تفي الجهات المانحة بتعهداتها.

ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في أعمالها من أجل تخفيف وطأة المعاناة عن كاهل الشعب السوري. ومع ذلك، فإن منع تحويل المعونة إلى المنظمات الإرهابية في المنطقة الشمالية الغربية وكفالة توزيع المعونة بشفافية ودون تمييز جانبان أساسيان يحتاجان إلى دراسة متأنية.

ونشدد أيضا على ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق، من الطرق عبر خطوط التماس وبالتنسيق الكامل مع الحكومة السورية. إن تقديم المساعدات الفورية أمر بالغ الأهمية، ولكنه ليس حلا مستداما على المدى البعيد. ويجب أن تركز الجهود على إعادة بناء الهياكل الأساسية الحيوية لتهيئة الظروف المؤاتية للعودة الآمنة للاجئين والنازحين داخليا. ونظرا للعبء الذي تتحمله البلدان المجاورة، ولا سيما لبنان، خلال الأزمة، ينبغي عدم تسييس عودة اللاجئين والنازحين داخليا إلى ديارهم في سورية أو استغلالها كأداة للضغط على الحكومة السورية.

وكما قلنا مرارا، لا يمكن حل النزاع في الجمهورية العربية السورية بدون التمسك بالسيادة الكاملة للبلد ووحدته وسلامته الإقليمية. وتتطلب استعادة سلامة الأراضي السورية جهودا دؤوبة لمحاربة جميع الجماعات الإرهابية دون توقف. لكن من الضروري أن تظل حماية المدنيين في صدارة الأولويات على امتداد مسار الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب.

ولا تزال إيران متمسكة بإيجاد تسوية سياسية للحالة في سورية وستستمر في دعم عملية سياسية يقودها السوريون ويتولون زمامها حقا بتيسير من الأمم المتحدة، فضلا عن مساعدة شعب سورية وحكومتها على استعادة وحدة البلد وسلامة أراضيه. وكما قلنا، إن استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية باعتبارها آلية فعالة لدفع العملية السياسية

قدما في سورية أمر ضروري. وفي ذلك السياق، لا نزال ملتزمين بدعمنا لجهود المبعوث الخاص وتعاونه مع جميع الأطراف. علاوة على ذلك، نحن ملتزمون جنبا إلى جنب مع شركائنا في صيغة أستانا بالعمل من أجل تطبيع طويل الأمد ومستدام في سورية وحولها.

يواصل نظام الاحتلال الإسرائيلي أعماله العدوانية ضد سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية، مستهدفا المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية. وندين بشدة تلك الأعمال غير القانونية بوصفها أعمالا استفزازية تنال من سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيها وتخالف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولا تسهم إلا في تفاقم التوترات وتقويض الاستقرار في سورية والمنطقة بأكملها. وعلى الرغم من النداءات المتكررة من الجمهورية العربية السورية، عجز مجلس الأمن عن اتخاذ أي إجراء ردا على تلك الأعمال غير القانونية، ولم يبادر ولو بمجرد التنديد بها.

إن المذبحة التي ارتكبها ذلك النظام مؤخرا بحق النازحين من غزة في مخيم رفح في 26 أيار/مايو أثبتت مرة أخرى أن إسرائيل قد تخطت كل الخطوط الحمراء وانتهكت على نحو سافر القانون الدولي الإنساني والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ولم تعر اهتماما للأحكام الملزمة قانونا الصادرة عن محكمة العدل الدولية. وقد ارتُكبت كل هذه الانتهاكات مع إفلات تام من العقاب وبدعم كامل من الولايات المتحدة.

ولا يزال المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن باعتباره الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، مجرد مراقب لهذه الانتهاكات الجسيمة. وندعو مجلس الأمن على وجه الاستعجال إلى التخلي عن سياسة الاسترضاء واتخاذ إجراءات حاسمة وعاجلة لمحاسبة إسرائيل وإجبارها على وقف عدوانها العسكري فورا.

إننا نرفض الادعاءات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة في هذه الجلسة. فقد حاولت الولايات المتحدة إنكار مسؤوليتهما عن الوضع الحالي في سورية والمنطقة ككل بإلقاء اللوم زورا على إيران. وهم يزعمون أنهم يدعمون المدنيين ويتمسكون بالقانون الدولي الإنساني ولكنهم يتمادون في سياساتهم الفاشلة ضد سورية، مستخدمين الجزاءات كأدوات على حساب الناس العاديين.

وما فتئت إيران تشارك على نحو إيجابي في التطورات الإقليمية وتمضي على طريق توطيد السلام والأمن الدائم، بما في ذلك مكافحة الإرهاب في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما، لا سيما وأن هذه هي الإحاطة الأخيرة للسيد غريفيث.

من خلال اتخاذ القرار 2254 (2015) بالإجماع، أكد مجلس الأمن من جديد قبل سنوات أن الحل المستدام الوحيد للنزاع هو من خلال عملية سياسية، ينبغي أن تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري. غير أن آفاق التوصل إلى حل سياسي دائم، في هذه السنة الرابعة عشرة من النزاع، لا تزال بعيدة المنال. وينبغي ألا يقلل ظهور أزمات كبيرة أخرى من اهتمامنا بسورية، حيث تستمر الجوانب الاقتصادية والأمنية والإنسانية للأزمة في التردي.

إن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار. ولا بد من إعادة تنشيط التركيز على سورية. وينبغي إرساء الأساس لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة. ويتطلب ذلك، أولا وقبل كل شيء، تغييرا في موقف النظام السوري من أجل الشروع في مصالحة وطنية حقيقية. ومن الواضح أنه لن يحدث أي تحرك في اتجاه إيجابي في سورية دون تنشيط العملية السياسية على أساس القرار 2254 (2015).

وكما ذكرنا مرارا، من الأهمية بمكان عقد الجولة التاسعة للجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن والتوصل إلى نتائج ملموسة لتحقيق هذه الغاية. ولا يشكل المأزق الحالي – بل والعراقيل – خطرا على المسار السياسي فحسب، بل أيضا على الجوانب الأخرى للأزمة، في حين أن إحراز تقدم في العملية السياسية سيسهم في حل المشاكل على مسارات أخرى أيضا، مثل الاقتصاد والهجرة.

وفي هذا الصدد، يجب أن يكون تهيئة الظروف اللازمة لعودة طوعية وآمنة وكريمة للسوريين جزءا من جميع الجهود الرامية إلى حل الأزمة. ويجب على النظام السوري أن يتحمل مسؤوليته الرئيسية في هذا الصدد. وتحسين الظروف الاقتصادية في حد ذاته لا يكفي، بل إن هناك أيضا مسألة الحوكمة. وينبغي للمجتمع الدولي كذلك أن يدعم بنشاط الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف – أي عودة اللاجئين – دون إضفاء طابع خارجي على المسألة، بطرق منها دعم الجهود الرامية إلى زعزعة الاستقرار في شمال غرب سورية.

وتقديم المساعدات المنقذة للحياة دون عوائق وبشكل مستمر وعلى نحو يمكن التنبؤ به، إلى جانب تمويل العمل الإنساني تمويلا كافيا ومستداما، جزءٌ بالغ الأهمية من النهج الكلي الذي نحتاج إليه من أجل التصدي للنزاع السوري بفعالية. وبناء على ذلك، يحق لنا أن نتوقع استمرار استخدام المعابر الحدودية الثلاثة المتاحة لإيصال المساعدات عبر الحدود إلى سورية ما دامت الاحتياجات الإنسانية مستمرة. وينبغي لمجلس الأمن أن يظل منخرطا بشكل وثيق في هذا الصدد.

من ناحية أخرى، يثير الانخفاض الكبير في التمويل الإنساني قلقا بالغا، لا سيما في الوقت الذي وصل فيه عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 17 مليون شخص. وتحتاج وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني إلى إمكانية التنبؤ والاستدامة، ليس في سبل الوصول فحسب، بل في التمويل أيضا. وندعو الجهات المانحة إلى زيادة مساهماتها في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في سورية التي لا يتجاوز مستوى تمويلها حاليا نسبة 8 في المائة تقريبا. ونكرر التأكيد أيضا على أن نهج الأمم المتحدة الذي يشمل سورية بأكملها يشكل العمود الفقري للاستجابة الإنسانية للأزمة وندعو إلى تعيين شخص مناسب، دون مزيد من التأخير، في منصب المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية المعني بالأزمة السورية.

وفيما يتعلق بانقطاع الإمدادات من محطة مياه علوك، فإن الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلة معروفة جيدا لجميع وكالات الأمم المتحدة. إذ تعمل محطة علوك بالطاقة الكهربائية التي توفرها محطة الدرباسية لتحويل كهرباء. إن انقطاع الكهرباء التي توفرها محطة الدرباسية، الخاضعة لسيطرة تنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي، يعرقل التشغيل السليم لمحطة علوك. وإضافة إلى بعثات الصيانة المنتظمة الموفدة إلى محطة مياه علوك في الماضي عبر خطوط التماس، والتي كان آخرها في 21 أيار/مايو، قامت اليونيسف واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة تقنية أخرى إلى المحطة. ونعتقد أن إمداد محطة علوك بالتيار الكهربائي بشكل منتظم بواسطة موارد بديلة سيضمن حلا طويل الأجل. ومن جهة أخرى، أدى تعطل محطة مياه عين البيضا أيضا إلى نقص في إمدادات المياه لقرابة 000 200 نسمة في مدينة الباب. ونأمل أن تنتهي أعمال الإصلاح التي بدأت في محطة مياه عين البيضا قبل بداية الصيف وموسم الجفاف.

يستمر المخطط الانفصالي والتدميري للتنظيم الإرهابي، ألا وهو، حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/قوات سوريا الديمقراطية، وانتهاكاته الجسيمة وأعماله القمعية وهجماته ضد السكان المحليين بلا هوادة في سورية. وحرق المكاتب المحلية على أيدي أفراد حزب العمال الكردستاني/قوات سوريا الديمقراطية علامة واضحة. كما أن ردود فعل القبائل المحلية في منطقة دير الزور تشهد على ذلك. فبعد إقامة مؤسسات على أساس ما تُسمى بالعقود الاجتماعية وإنشاء ما يسمى بمحكمة لرصد تنفيذها، يستعد هذا التنظيم الإرهابي الآن لإجراء انتخابات محلية الشهر المقبل. ومن الواضح الجلي أن هذا المسعى يتعارض تماما مع السلامة الإقليمية لسورية ووحدتها وأن دعم هذا المسعى يعني مخالفة القرار 2254 (2015). وما زلنا نشدد بقوة على أن تنظيم حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/قوات سوريا الديمقراطية لا مكان له في مستقبل سورية ونحث جميع الأطراف على وقف التعامل مع هذا التنظيم الإرهابي الذي يتمثل هدفه الوحيد في تنفيذ مخططه الانفصالي، وليس مخطط سورية أو الشعب السوري أو المجتمع الدولي.

لا يزال النزاع في سورية يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المنطقة وخارجها. ولا يزال ملايين السوريين يعانون من تداعيات

إنسانية خطيرة. وقد حدد المجلس المسار المؤدي إلى حل دائم لهذا النزاع باتخاذ القرار 2254 (2015). وحان الوقت الآن لأن تتخذ جميع الأطراف الخطوات اللازمة لتنفيذه. وستواصل تركيا دعم الجهود الدولية لتحقيق تسوية دائمة.

في الختام، أعرب عن تقديري لأن جميع أعضاء المجلس تقريبا ركزوا على اجتماع اللجنة الدستورية التي تشكل عنصرا أساسيا في العملية السياسية. وآمل أن تأخذ جميع الأطراف الأمر على محمل الجد وأن تتخلى عن سياسات العرقلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة ولكن لا بد لي من الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل النظام السوري، وذلك لمجرد دحض عدد من الأكاذيب.

تحتفظ الولايات المتحدة بوجود عسكري في سورية لسبب واحد فقط لا غير، وهو محاربة تنظيم داعش. وموقفنا واضح جدا بشأن ذلك الأمر منذ وقت طويل. وهذا هو السبب الوحيد لوجودنا هناك.

إن توجيه الاتهام إلى الولايات المتحدة بنهب ممتلكات سورية ومواردها النفطية هو من الألاعيب السورية المعروفة. إنه هراء مطلق. فالولايات المتحدة لا تنهب ممتلكات سورية أو تستولي على مواردها النفطية. وينبغي ألا ننسى أن سورية قتلت آلافا مؤلفة من أبناء شعبها منذ بدء الحرب في عام 2013. وقد استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد شعبها، كما ذكرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مرات عديدة. وهذه ليست مجرد تهم سخيفة، إنها حقائق. لقد عذبت شعبها نفسه. وأجبرت أبناء شعبها على النزوح الداخلي. وأصبحوا لاجئين في بلدان أخرى. ومن ثم، فإن النظام يواصل شن حرب ضد شعبه. ولهذا السبب، لا يريد السوريون العودة إلى وطنهم. ولا يمكن لأي قدر من الأكاذيب ولا التشويه ولا الدعاية تغيير هذا الواقع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

وأعطيه الكلمة الآن.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): لن أطيل.

ثمانية أشهر من الإبادة الجماعية في غزة والموقف الأمريكي في مجلس الأمن واستخدام حق النقض الأمريكي خمس مرات لحماية إسرائيل ومنع وقف المجازر ومنع وقف الإبادة ومنع إيصال المساعدات ولمنع محاولات التهجير القسري للفلسطينيين، كفيلة بكشف الصورة الحقيقية لممارسات الإدارة الأمريكية ومقاربتها لمنطقة الشرق الأوسط والتي تنطلق وتصب دائما من منطلق الانحياز الأعمى لإسرائيل والقيام بأي شيء وعدم التورع عن القيام بأي شيء لخدمة إسرائيل وزعزعة استقرار وأمن المناطق المجاورة.

لقد لاحظنا هذا الاستخدام المتكرر لحق النقض من جانب الولايات المتحدة، وهو يكذب كل مصداقية لكل ما يدعيه ممثل الإدارة الأمريكية. ويذكر الأعضاء أنه بعد جهود كبيرة في المجلس، تم اعتماد القرار 2728 (2024) الذي يدعو لوقف إطلاق النار ولهدنة إنسانية في الأراضي المحتلة. ماذا كان الرد الأمريكي؟ كان الرد الأمريكي الإعلان فورا، وقبل أن نذهب إلى مكاتبنا، أن القرار غير ملزم وأن القرار لا يرتب على الأطراف أي التزامات إضافية. فهذا هو الموقف الأمريكي: الإدارة الأمريكية تُخرج قرارات من سجلات التاريخ، قرارات مضى عليها سنوات، قرارات إشكالية، تخدم مصالحها، تروج لها وعندما يتم اتخاذ قرار في المجلس لوقف القتل، لوقف الإبادة، يكون الرد بأن القرار غير ملزم ويكون الرد بمواصلة تزويد إسرائيل بالسلاح والقنابل الذكية التي يزعمون أنها ذكية. وهي كما قلت، مثلها مثل عقوباتهم، التي يدعون أنها ذكية وتستهدف، كلها تقتل المدنيين وتكرس إرهابا اقتصاديا وتمثل انخراطا مباشرا في زعزعة أمن واستقرار المنطقة من قبل الإدارة الأمريكية. كل ما عدا ذلك من ادعاءات ومزاعم ساقها ممثل الإدارة الأمريكية لا قيمة لها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وبعد بيانه، ستُرفع الجلسة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر مرة أخرى عن أخذ الكلمة، ولكني أود فحسب طرح سؤال. أعتقد أن

هذه الجلسة من المفترض أن تكون بشأن الحالة في سورية. هل هذا صحيح؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نعم.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): هذا كل ما أردت أن أعرفه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/55.